التقرير الاقتصادي

2010

نادي رجال الأعمال اليمنيين
Yemeni Businessmen Club

www.ybc-yemen.com

الراعي الرئيسي

بنك التضامن الإسلامي الدولي
Tadhamon International Islamic Bank

الرعاة المشاركون

شركة بروم للاسماك
Burum Seafood company

شركة جمعان للتجارة والاستثمار
Jumaan Trading & Investment Co.

المركز التجاري للسيارات والمحركات
Automotive & Machinery Trading Center

التقرير الاقتصادي

صادر عن نادي رجال الأعمال اليمنيين

2010

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
مقدمة التقرير	٩
ملخص تنفيذي	١٠
الفصل الأول: الاقتصاد اليمني : التحديات ...و توقعات المستقبل	١١
أولاً: تحديات نضوب النفط	١٢
ثانياً:التوسع في النفقات الجارية وتفاقم عجز الموازنة	١٣
ثالثاً: تزايد معدلات الفقر والبطالة	١٣
رابعاً: التحديات الســـــكانية	١٤
خامساً: شحة الميـــــاه	١٤
سادسا: تحديات البنية التحتية والتنمية الألفية	١٥
سابعا: تحديات توفر الحكم الجيد	١٥
ثامناً: اليمن والخليج	١٦
الفصل الثاني: منظومة الإصلاحات الوطنية الشاملة	١٨
أولاً:على صعيد الحكم الجيد	١٨
ثانياً: على صعيد الإصلاحات المالية والاقتصادية	١٨
ثالثاً: على صعيد التجارة والمصارف	١٩
رابعاً: على صعيد تحقيق سيادة القانون	١٩
خامساً: على صعيد الإدارة العامة و الخدمة المدنية	١٩
سادساً: على صعيد الاستثمار	١٩
سابعاً: على صعيد مكافحة الفقر والبطالة	٢٠
ثامناً: على صعيد المشكلة السكانية	٢٠
تاسعاً: على صعيد تحسين القدرة الاستيعابية للقروض	٢٠
عاشراً: على صعيد مشكلة المياه	٢٠
الحادي عشر: على صعيد العمالة اليمنية في الأسواق الخليجية	٢١

الفصل الثالث: السياسة النقدية	٢٢
أولاً: أثر السياسة النقدية على بيئة الأعمال في اليمن	٢٢
السياسة النقدية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٩)	٢٢
العرض النقدي	٢٣
فاعلية الأداء لأدوات السياسة النقدية	٢٤
سعر الصرف	٢٦
ثانياً: أثر أداء الجهاز المصرفي على بيئة الأعمال في اليمن	٢٧
واقع الجهاز المصرفي اليمني	٢٧
أداء الجهاز المصرفي وأثره على القطاع الخاص	٢٨
رؤية مستقبلية لرفع كفاءة وفاعلية السياسة النقدية والجهاز المصرفي اليمني	٢٩
الفصل الرابع: الاستثمار	٣٢
أولاً: واقع الاستثمار الخاص في اليمن	٣٢
المشروعات الاستثمارية المسجلة والمنفذة وقيد التنفيذ خلال الفترة ٢٠٠١- ٢٠٠٩	٣٣
الاستثمار الأجنبي المباشر	٣٥
مشكلات ومعوقات البيئة الاستثمارية في اليمن	٣٦
ثانياً: رؤية مستقبلية لتوفير بيئة استثمارية مناسبة للقطاع الخاص	٣٨
الفصل الخامس: التجارة الخارجية الأداء التصديري للسلع غير النفطية	٤١
مقدمة	٤١
التجارة الخارجية	٤١
مقدمة	٤١
أولاً: التجارة الخارجية اليمنية وأداء الصادرات السلعية	٤١
ثانياً: العوائق	٤٤
ضعف واختلال البنيان الهيكلي للاقتصاد اليمني	٤٥

معوقات تتعلق بجانب العرض	٤٥
عوائق تتعلق بجانب الطلب	٤٦
تحليل مختصر لبعض من تلك العوائق	٤٦
ثالثاً: الحلول المقترحة	٤٧
الفصل السادس: المناطق الحرة والمناطق الصناعية	٥٠
مقدمة	٥٠
أولاً: المناطق الحرة	٥٠
التعريف والمفهوم	٥٠
ثانياً: المناطق الصناعية	٥١
التعريف والمفهوم	٥١
المناطق الصناعية تحت الإنشاء	٥٢
ثالثاً: أهداف المناطق الحرة والصناعية	٥٢
المناطق الحرة	٥٢
المناطق الصناعية	٥٣
رابعاً: سياسات المناطق الصناعية	٥٣

مقدمة

نبدأ التقديم لهذا التقرير الاقتصادي الأول الصادر عن نادي رجال الأعمال بحمد الله وشكره ، وشكر من أسهم في إخراج هذا التقرير من باحثين أكاديميين، وأعضاء لجنة التقرير وأعضاء الهيئة الإدارية على ما بذلوه من جهد لإخراج هذا التقرير.

ويعد هذا التقرير امتدادا للمقالات الاقتصادية التي صدرت عن النادي للعام ٢٠٠٩م، وتم توزيع ما يقارب ٢٠٠٠ نسخةمنها، قوبلت باستحسان شجعنا للمضي قدماً، ونهدف من خلال هذا التقرير إلى إجراء تحليل موضوعي علمي يتضمن وجهة نظر نادي رجال الأعمال للبيئة الاقتصادية والاستثمارية؛ كونها تعكس بيئة المال والأعمال بطريقة محايدة من حيث عرض القضايا والحلول المقترحة، ولقد حرصنا على عرض ملخص لأقسام هذا التقرير باللغة الإنجليزية للمهتمين من الناطقين بغير العربية.

إن هذا الجهد الذي بذل من قبل ثلة ممن يحملون هماً وحرصاً، هماً يفضي ليس فقط لبذل الجهود، ولكن لحشد جميع الطاقات الخيرة التي تسعى للارتقاء بهذا الوطن ووضعه في الموقع المناسب في خارطة العالم، وحرصاً على أن يكون العمل مجوداً ومفيداً ونافعاً، كما أننا نعده نقلةً إلى الأمام، ورصيداً يضاف إلى مجتمع الأعمال والقطاع الخاص وإلى الجهود التي يقومون بها للدفع بعجلة التنمية جنباً إلى جنب مع جهود الدولة.

ولعلنا في هذا التقرير قد حاولنا تحديد المخاطر و التحديات التي تواجه البلد، كما عملنا على التعريف بالفرص وبالتوجهات الايجابية التي ينبغى العمل من خلالها لتحقيق الإصلاحات المطلوبة، وهو أمر ممكن وضروري للانتقال من الوضع الراهن إلى الوضع المأمول، و ذلك من خلال حشد الجهود والموارد في الاتجاه الذي يُعَظِّم من الفرص ويقلل من المخاوف ويمنع حدوث الإخفاقات

نأمل أن نكون قد وفقنا في تناول الموضوعات الهامة على ساحة الأعمال، والتي ستكون أساساً لما سيتم تناوله في تقاريرنا السنوية القادمة، كما أرجو أن نتلقى أي ملاحظات أو مقترحات لتحسين وتجويد هذا العمل.

والله من وراء القصد،،،

أحمد أبو بكر بازرعة

رئيس الهيئة الإدارية

ملخص تنفيذي

لقـد حاولنـا في تقريرنا السنوي الأول استعراض أهم التحديات الاقتصادية التـي تواجهها اليمن وتقديم مقترحات الحلول التي تسهـم في مواجهـة تلك التحديات والتغلب عليهـا في إطار منظومة وطنية للإصلاحات الشاملة مـع التركيز على الجوانب الأكثر ارتباطـا بمشاكل القطاع الخاصـ واهتماماته، كما حاولنا قدر الإمـكان إبراز أهم الاتجاهات المستقبليـة للأوضاع الاقتصادية وأهميـة أن يكـون القطـاع الخاص شريكا أساسيـا في وضع الرؤية المستقبليـة للبلاد وفي المساهمة المستمـرة في رسم السياسات واقـتراح المعالجـات للمشكلات المختلفـة، وفي مقدمتها المشاكل الاقتصاديـة خاصة وأن الجميع في اللحظـة الراهنة يبحث عن الحلول والمعالجات المناسبة .

لقد عملنا أيضا من خلال هذا التقرير الذي بين أيديكم على تقديم رؤية شبه تفصيلية عن أوضاع التجارة الخارجية، والأوضاع الاستثمارية في اليمن، وكذلك الأوضاع النقدية والمصرفية، وقد حاولنا تقييم مجمل تلك الأوضاع مشفوعة بالمقترحات والحلول مع إعطاء المناطق الحرة والمناطق الصناعية اهتماما خاصا في هذا التقرير لما يتوقع منها من مساهمة عالية في تحقيق الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

إن مجمـل معطيـات التقرير تتلخصـ في أن اليمن تمـر بمرحلة حاسمه تستوجب تحقيـق الشراكة مع القطـاع الخاص وتحقيق الشراكة مع الخارج وبالذات مع دول مجلس التعاون الخليجي لكي تتمكن من مواجهة التحديات الكبيرة والمتزايدة.

إن تحقيق الإصلاحات الوطنية الشاملة على قاعدة الشراكة هو المدخل للتغلب على مجمل التحديات ولتجاوز مختلف الصعوبات ولإيجـاد بيئـة تجارية واستثمارية جاذبة تؤدي إلى تحسين الأوضاع المعيشية للسـكان وتخفيض معدلات الفقر والبطالة والإسراع بمعدلات النمو الاقتصادي والذي يمثل العامل الأساسي لتحقيق النهضة الاقتصادية والاجتماعية الشاملة

إن نـادي رجـال الأعمـال ومن خلال تقريره السنـوي الأول يكون قد قـدم مساهمته المتواضعة في تحديد المشـكلات وتشخيصها وتقـديم الحلـول والمقترحات التي يراها والتي يأمل أن يؤخذ بها عند وضـع الرؤية الشاملة للإصلاحات الوطنية والتي ينبغي أن تتفق حولها القطاعات المختلفة، ومن جانب آخر فإن نادي رجال الأعمال قدم هذه البداية ليضع على عاتقه مسؤولية استمرارية مساهمتـه في مناقشة أوضاع البلاد وتقديم الرؤى والحلول المناسبة لمعالجتها وذلك من خلال تقاريره السنوية اللاحقة وغيرها من الأنشطة ذات العلاقة بعونه تعالى.

الفصل الأول

الاقتصاد اليمني : التحديات ...و توقعات المستقبل

تواجـه عمليـة التنمية في اليمن الكثير من التحديات، والمتمثلـة بدرجة أساسية بتحديات نضوب النفـط، والتحديات السكانية، وشحة الموارد المائية، إلى جانب ضعف البنية التحتية، وضعف التنمية البشرية، في ظل تزايد التحديات الأمنية والسياسية ..

ويمكـن القـول إن الواقع الحالي في اليمـن يعاني من أزمات متعددة مركبـة، وقد أثبتت الأحداث والوقائـع في الفترة الماضية أن الأزمـة اليمنية بمظاهرها المختلفـة قد تجاوزت حدود وقدرات وإمكانيات اليمن وأصبحـت تتطلب ليس فقط حشد كل الطاقات والإمكانيـات الوطنيـة، وإنمـا أصبحت تتطلب مساعدة الخـارج أكثر من أي وقت مضـى؛ لمساعدة اليمنيين علـى إيجاد الحلول والمعالجات الشاملة للتغلب على مجمل التحديات التي تواجههم، من خلال تقديم الموارد المالية الكافية؛ لتمكين اليمن من تحقيق الأهـداف التنموية الشاملـة، وفي إطار شراكة إقليمية فاعلة مع دول مجلس التعاون الخليجـي؛ توفر الأمن والاستقرار للمنطقة، وتحقق لليمن المكاسب الاقتصادية والسياسية المرجوة.

وإذا أرادت اليمـن تحقيـق أهدافها التنموية الشاملة، في إطار الشراكة الإقليمية الفاعلة فـإن عليها أولاً القيام بكل الإصلاحات الوطنية الشاملة، والتي تمثل المدخل الحقيقي لمواجهة التحديات الاقتصادية وغيرها من التحديات الأخرى، وهي كفيلة بتحقيق الاستخدام الكفء للموارد، ومن ثم زيادة الإمكانات لمكافحة الفقر والبطالة، ورفع معدلات النمو الاقتصادي وبعبارة أخرى: فإن مشكلة اليمن لا تكمن أساسا في نقص الموارد، وإنما في طريقة إدارة الموارد كواحدة من التحديات التي يمكن التغلب عليها بتنفيذ منظومة الإصلاحات الوطنية الشاملة، باعتبارها الأساس الذي يراهن عليه الجميع لصنع مستقبل أفضل لليمنيين.

ومـن ناحية أخرى فإن توفـر البيئة الاستثمارية المناسبة مرهـون بتحسن مجمل الأوضاع السياسيـة والاجتماعية والاقتصادية، لمـا لتلـك الأوضاع من تأثير قـوي على مناخات الاستثمار والذي بـدوره يشكل العامل الأساس والشـرط الضروري لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة.

إن مـن أولويـات الدولـة العمل على الحد من اتسـاع دائرة الفساد، وانتشـار الفقر، والذي من شأنه تحسـين الوضع الاقتصادي والاجتماعي في اليمن.

كما أنه يجب على الدولة توفير الخدمات العامة و الأساسية لجميع المواطنين ، كما أن على الدول المجاورة وجميع الدول التي تهتم باليمـن العمـل بقوة وفعالية لدعم مسيرة التنمية وفق رؤية تعمل على توحيد الجهود الداخلية، بجانب تقديم الدعم المادي الكافي لوضع اليمن في المسار الإيجابي بأبعاده الداخلية والخارجية.

إن الشـرط الأساسـ لإنجاز كل ما تقدم هو توافر الرغبة المقترنة بالقدرة على تحقيـق التغيير المنشود، وليس لنا من طريق آخر نسلكه؛ وإن لم نفعل تفرقت بنا السبل.

وهنالك مجموعة من التحديات نتحدث عنها بالتفصيل كما يلي:

أولاً:تحديات نضوب النفط:

برغم حزمة الإصلاحات الاقتصادية المنفذة منذ عام ١٩٩٥م- نلاحظ أن الاقتصاد اليمني شهد تباطؤاً خلال السنوات الأخيرة؛ وتشير الإحصاءات الرسمية إلى أن متوسط معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات ٢٠٠١- ٢٠٠٩ م لم يتجاوز ٤٪ سنويا، وكان هذا النمو مرتبطاً بمعدلات النمو المرتفعة في قطاع النفط، خاصةً خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨م، وفي ظل تصاعد الأسعار العالمية للنفط؛ التي قفزت من حوالي ٣٠ دولاراً للبرميل إلى نحو ١١٠ دولارات كمتوسط خلال عام ٢٠٠٨م ، حيث ارتفعت مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي إلى أكثر من ٣١٪ من الناتج خلال الفترة ٢٠٠٢- ٢٠٠٩م، وأكثر من ٩٢٪ من الصادرات، وشكلت الإيرادات النفطية أكثر من٧٠٪ من الإيرادات العامة خلال الفترة نفسها، بحسب تقرير الإحصاء السنوي للأعوام ٢٠٠٩ - ٢٠٠٨ - ٢٠٠٧م ، وهو ما جعل عجز الموازنة في الحدود الآمنة، مع تحقيق فائض في بعض هذه السنوات، إلا أن الوضع بدأ يتبدل في العام ٢٠٠٩ م ، حيث وصل العجز في الموازنة العامة للدولة إلى ٩,١٪ من الناتج المحلي الإجمالي؛ وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية إثر الأزمة المالية العالمية، التي بدأت في الربع الأخير من العام ٢٠٠٨م، ووصلت على أثرها أسعار النفط العالمية إلى أقل من ٤٠ دولاراً للبرميل، إلى جانب أن الإنتاج النفطي في اليمن بدأ يتناقص بصورة مستمرة خلال الأعوام الأخيرة، وأصبح حجم الإنتاج النفطي في حدود (٢٨٠ ألف برميل يومياً) في الوقت الحالي، بعد أن وصل إلى أكثر من (٤٣٠ ألف برميل) في عام ٢٠٠٤م ، بحسب وثائق مؤتمر الرياض في فبراير ٢٠١٠ م.

لقد انخفضت الكمية الإجمالية المنتجة من النفط الخام من ١,٤٧٥مليون برميل عام ٢٠٠٤م، إلى ١,٠٧٤ مليون برميل عام ٢٠٠٨م، وتشير التوقعات إلى استمرار التراجع في إنتاج النفط الخام خلال الفترة القادمة؛ مما سيتسبب في تراجع الإيرادات النفطية بسبب توقعات استمرار أو تراجع حصة الحكومة من إنتاج النفط الخام من ٧١,٣ مليون برميل عام ٢٠٠٨ إلى ٣٠ مليون برميل عام ٢٠١٥م، حيث يتوقع أن تكون اليمن مستوردا صافيا للنفط في ذلك التاريخ.

وتشير معظم التقارير الرسمية والدولية إلى أن المخزون النفطي المكتشف في اليمن سوف ينفد بحلول العام ٢٠١٨م، وفي ظل عدم حدوث أي اكتشافات نفطية مهمة في اليمن خلال هذه الفترة فإن الأوضاع الاقتصادية مهددة بمزيد من التدهور خاصة في حال بقاء المساعدات الخارجية عند مستوياتها الحالية دون مضاعفتها، كما تشير التقارير المتحفظة إلى أن الاحتياطي المتبقي من النفط المكتشف في اليمن في حدود مليارمتر مكعب رغم أن بعض التقارير تشير الى وجود كميات أكبر ربما تزيد عن ٤ مليار متر مكعب.

إلا أن البدء في إنتاج وتصدير الغاز الطبيعي المسال منذ الربع الأخير لعام ٢٠٠٩ م، سوف يسهم في التخفيف من تراجع دور القطاع النفطي في النشاط الاقتصادي وفي الإيرادات العامة، ويقدر احتياطي اليمن من الغاز الطبيعي بنحو ١,٠١٥ تريليون قدم مكعب خصص منه ٩,١٥ تريليون قدم مكعب للتصدير لمدة عشرين عاماً، بعائد متوقع يتراوح مابين ٧٠٠مليون إلى مليار دولار سنوياً، خلال الفترة كاملة، وإن كان العائد المتوقع خلال السنوات الأولى أقل من ٣٠٠مليون دولار كمتوسط سنوي، في ظل تراجع التدفقات الاستثمارية إلى اليمن.

وهذا الوضع يكشف ضعف الاقتصاد اليمني ومحدودية قاعدته الإنتاجية، وهو ما يجعل حالة النمو الاقتصادي في البلد في وضع متراجع، ويجعل الأوضاع المالية في حالة مقلقة؛ إذ أن الاختلالات المالية التي تعاني منها الموازنة بسبب تراجع الإيرادات النفطية قد تصل إلى درجة يصبح معها الوضع كارثياً؛ وهو الأمر الذي يستدعي من الحكومة والدول المانحة وضع برنامج إنقاذ مالي خلال السنوات الخمس القادمة؛ إذ يتوقع أن يصل عجز الموازنة إلى أكثر من ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال ثلاث سنوات من الآن، وقد أوضحت التقارير الحكومية المقدمة إلى المانحين في مؤتمر لندن ومؤتمر الرياض عام ٢٠١٠م ، أن الموازنة بحاجة

لدعم مباشر لا يقل عن ٢،٦ مليار دولار سنوياً ابتداء من عام ٢٠١٠ م، كما أوضحت أن حجم الفجوة التمويلية للخطة الخمسية الرابعة ٢٠١١- ٢٠١٥ م ، تصل إلى نحو ٣٩مليار دولار، وتمثل نسبة تزيد عن ٧٥٪ من إجمالي التمويل المطلوب لمجمل المشاريع المتضمنة في الخطة الخمسية الرابعة

ثانيا: التوسع في النفقات الجارية وتفاقم عجز الموازنة:

استحوذت النفقات الجارية على أكثر من ٨٠٪ من إجمالي النفقات العامة خلال الثلاث السنوات الأخيرة، وذلك على حساب النفقات التنموية؛ وتمثل المرتبات والأجور، ودعم المشتقات النفطية، وخدمة الدين العام نسبة ٧٥٪ في المتوسط من إجمالي النفقات الجارية للفترة ٢٠٠٤- ٢٠٠٨ م ، بحسب النشرة المالية الصادرة عن وزارة المالية (أعداد مختلفة) ،وهو ما أدى إلى تفاقم عجز الموازنة العامة حتى تجاوزت الحدود الآمنة، ويتوقع أن يصل عجز الموازنة إلى نسبة ١٥-١٢ ٪ خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٣م؛ الأمر الذي يهدد باختلالات كبيرة في الموازين الاقتصادية الكلية الداخلية والخارجية، ويهدد المستقبل التنموي للبلاد برمته؛ وهو ما يتطلب التسريع بإنجاز الإصلاحات المؤسسية الشاملة ومن ضمنها الإصلاحات المالية والاقتصادية لمواجهة التحديات الاقتصادية الكبيرة القادمة والاستعانة بالدعم الخارجي الكافي للمساعدة في الخروج من عنق الأزمة على المدى القصير، وتحقيق الإنجاز الاقتصادي التنموي على المدى المتوسط والطويل.

إن ما تحقق من نجاح على صعيد الاستقرار النسبي في سعر العملة الوطنية، وفي تحقيق تراكم إيجابي في الاحتياطيات من النقد الأجنبي، وكذلك التحسن في موقف الحساب الجاري، وتحقيق فائض في بعض السنوات في الحساب الجاري وفي ميزان المدفوعات، فإن مرد ذلك بصورة أساسية يرجع لنمو العائدات النفطية خلال الفترة الماضية، وخاصة خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨م، وفي ظل التراجع المتوقع في العائدات النفطية خلال السنوات القادمة، يتوقع أن يتدهور سعر صرف العملة المحلية بصورة مقلقة، كما يتوقع تراجع الموازين الاقتصادية الكلية؛ فقد تدهورت الاحتياطات النقدية من ٨,٢ مليار دولار نهاية ٢٠٠٨ م، إلى نحو ٦ مليار دولار في منتصف عام ٢٠١٠ م، وهذا يكفي لتغطية الواردات لمدة تقل عن ٧ أشهر بدلا من ١١ شهراً في عام ٢٠٠٠م، وفي حال استمرار نفس المستوى من انخفاض الاحتياطي من النقد الأجنبي، فإنه من المتوقع ألا تجد اليمن ما يكفيها من النقد الأجنبي لتغطية الواردات الغذائية فقط خلال العامين القادمين، إلا أن تجد بديلا عن ذلك. ولعل الدعم الخارجي الإقليمي هو الملاذ على المدى القصير، خاصة وأن من المتوقع أن تصبح اليمن مستوردا صافيا للنفط ومشتقاته بحلول العام ٢٠١٥ م ، في حالة عدم حدوث استكشافات نفطية جديدة تغير هذه التوقعات.

ثالثا: تزايد معدلات الفقر والبطالة:

على الرغم من أن الأرقام الرسمية تشير إلى انخفاض نسبة أعداد الفقراء تحت خط فقر إلى ٣٤,٨٪ عام ٢٠٠٥ م ، وهي نسبة تقل عن المؤشرات السابقة، والتي تتجاوز نسبة ٤٠٪ من السكان، إلا أن الواقع يشهد أن أعداد الفقراء في تزايد مستمر، كما أشارت التقارير الخارجية، بالإضافة إلى أن تقارير البنك الدولي حول آثار الأزمة المالية العالمية على مستويات الفقر تشير إلى ارتفاع نسبة الفقر في اليمن بحوالي ٧٪ بين عامي ٢٠٠٥- ٢٠٠٨ م ، وأن حوالي نصف سكان اليمن يقعون تحت مستوى خط الفقر، علما بأن تقرير التنمية البشرية للبلدان العربية لعام ٢٠٠٨م ، الصادر في بيروت عام ٢٠٠٩ م ، يشير إلى أن نسبة السكان الذين يعانون من الفقر العام في اليمن تصل إلى ٥٩,٩٪ من إجمالي السكان، وذلك وفقا لمعدل دخل الفرد في اليوم الواحد بالدولار، وفيما يتعلق بمعدلات البطالة فهي الأخرى في حالة تزايد مستمر، خاصة بين الشباب، ولا يمكن الوثوق بالأرقام

الرسميــة التــي تشير إلى أن معدلات البطالة حوالي ١٧٪ ، إذ إن معــدلات البطالة بين الشباب تزيد عن ٥٢٪ ؛ حيث تشير الكثير مــن الدراســات الموضوعيــة إلى أن معــدلات البطالة الشاملة تتراوح ما بــين ٣٥٪-٤٠٪ من قوه العمــل، وأن معدلات البطالة بين الشبــاب ربما تزيد عــن ٦٠٪، وأن معظم العاطلين هم من أصحاب المؤهلات، وخاصة خريجــي الثانوية العامة، والمعاهد الفنية، والجامعات، وهؤلاء يمثلون حوالي ٢٥٪ من إجمالي العاطلين.

وبنــاءً علــى ما تقدم فــإن هذا الوضع ينتج عنه عــدد كبير من العاطلين، الذين قــد يصيبهم اليأس والإحبــاط؛ وإن -بدرجات متفاوتــة -وهــو ما قد يؤدي بالبعض منهم إلى مسالك غير مأمونة العواقــب، سواء على صعيد الفــرد، أو أسرته، أو على صعيد المجتمع ككل.

رابعا: التحديات السكانية:

يتمثــل التحــدي السكاني بزيادة معدلات النمو السكان بنسبة ٣,١٪ سنويا، وبتطبيــق التركيبة العمرية للسكان؛ حيث تمثل الفئة العمريــة تحــت سن ١٥ سنة نحو ١,٠٥ مليون نسمة وتمثل الفئة العمريــة ١٥- ٢٩ سنة نحو ٧,٣ مليون نسمة؛ وهذا يعني أن نحو ١٨مليون نسمة تقل أعمارهم عن ٣٠ عاما- يشكلون نحو ٧٥٪ من إجمالي السكان البالغ عددهم حاليا حوالي ٢٤,٣ مليون نسمة حســب الإسقاطــات السكانية الصادرة عن البنك الدولي والبرنامج الإنمائي لــلأمم المتحدة في ابريل ٢٠٠٩م ، وهو ما يدل على أن المجتمــع اليمنــي مجتمع فتي، وقاعدته هرمية، وهذا الوضــع السكاني يتطلب زيادة كبيرة في الخدمــات الصحية والتعليمية، وزيــادة في فرص العمل؛ حيث تتسع قاعدة الســكان الناشطين اقتصاديا، وبمعدلات تفوق القدرات التشغيلية للاقتصاد الوطني؛ ممــا يــؤدي إلى زيادة أعداد العاطلين في السنوات القادمة ، ويرفع معدل الإعالة في المجتمع بصورة أكبر، في ظل استمرار التدني في خدمات البنية التحتية القائمة، وتناقص الموارد المالية ومحدوديتها؛

فعلــى صعيــد التعليم الأساسي نجد أن ٤٦٪ من الأطفــال في اليمن غير ملتحقين بالمدارس والزيــادة المتسارعة في عدد الأطفال المستهدفين الذين يجب أن يلتحقوا بالتعليم- سوف تؤدي إلى زيادة نسبة الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، وهكذا تتشكل الحلقة المفرغــة من المشكلات السكانية، إلى المشكلات التعليمية والصحية، ومشكلة البطالة والفقر؛ وهو ما يتطلب تنفيذ استراتيجيات وطنيــة متكاملة على صعيد السياسات السكانية والتعليمية والصحيــة، وسياسات التشغيل والحماية والشباب والمرأة وغيرها من السياسات القطاعية والمتعلقة بالبنية التحتية، ما لم فإن حجم المشكلة يتزايد بصورة مستمرة.

خامسا: شحة المياه:

تعتبر اليمن من أفقر دول العالم في المياه؛ حيث يقدر متوسط نصيب الفرد من المياه المتجددة بحوالي ١٢٠متر مكعب سنويا وهو ما يمثل نسبة ١٠٪ من متوسط نصيب الفرد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ونسبة ٢٪ من نصيب الفرد عالميا.

ويتمثــل التحــدي الرئيس في زيــادة الطلب على المياه، في ظل توقع نضــوب المياه الجوفية خلال فترة الثلاثــين عاماً القادمة وفقا لمعــدلات السحــب الحالية، والتحــدي الآخر يتمثل في محدوديــة الموارد المالية لــدى المجتمع لمواجهه المشكلــة وفي توفير المياه من مصادر أخرى بديلة؛ كالتحلية لمياه البحر، أو نقل المياه من أحواض بعيدة في حضرموت وكلاهما مرتفع التكلفة، ولا يمثلان حلا للمناطق الجبلية ولا لأغراض الري. في الوقت الذي تتناقص فيه مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي ١٤٪ في السنوات العشر الأخيرة، بدلا من حوالي ٢٠٪ في السنوات العشر السابقة لها.

وتقـدر نسبـة مساهمة المياه في إجمالي الناتج للقطاع الزراعي بحوالي ٣٥٪ مما يعنـي أن مساهمة المياه المستخدمة في الزراعة في إجمـالي النـاتج المحلـي لا تتعدى ٦٪ كما تشير الإحصـاءات الرسمية إلى أن زراعة محصول القات تمثـل حاليا ثلثي المساحة المزروعة بالمحاصيل النقدية الأخرى وحوالي ٤٠٪ من الناتج المحلي للقطاع الزراعي، وتوفر العمل لأكثر من ١٥٪ من إجمالي اليد العاملـة؛ الأمـر الذي يجعل منه لاعبا حيويـا في اقتصاد الريف، ومن ناحية أخرى فهو يشكل ضغطـا متزايدا على المياه الجوفية ومعظم المحاصيل الزراعية.

إن شحة المياه، وتذبذب سقوط الأمطار، وعوامل الجفاف والتصحر. تؤثر سلبا على النشاط الزراعي والحياة الريفية بشكل عام، إلى جانـب أن ذلـك يؤدي إلى تفاقم أزمة الأمن الغذائي، وهو ما يزيد مـن معدلات الهجرة الداخلية، خاصة إلى المدن الرئيسة، ويوسـع من دائرة الفقـر، ويزيد من حالة التفكك الاجتماعـي والتدهور المعيشي، وتدهور الأوضـاع الصحية، وتفاقم من عوامل الحرمان والبؤس في المجتمع.

وإزاء هـذه التحديـات الاجتماعية والاقتصادية فليس لليمن من مخرج سوى حشد الجهد والمـوارد، إضافة إلى الدعم الخارجي المأمـول؛ وذلـك لمواجهة التحديات القائمة والمتزايدة من خـلال برامج تنموية تعمل على تجاوز هـذه التحديات وتحقيق أهداف التنمية الألفية، ولو بصوره متأخرة عن المواعيد المحددة لتحقيق هذه الأهداف في عام ٢٠١٥ م.

سادسا: تحديات البنية التحتية والتنمية الألفية:

تعـاني اليمـن من ضعف البنية التحتية وفشلها في تحقيق أهـداف التنمية الألفية، وقد حددت الحكومة احتياجاتها التمويلية من المانحين لتحقيق أهداف التنمية الألفية بمبلغ ٣٩ مليار دولار، في إطار برنامج لمدة خمس سنوات يصل فيه إجمالي الإنفاق العام لتحقيـق الأهـداف إلى ٤٨،٤ مليار دولار . وهذا الوضع يوضح أن قـدرة اليمن على تحقيق أهداف التنمية الألفية مرتبطة بدرجة أساسية بمدى استجابة المانحين في توفير الموارد المالية المطلوبة، ومن جانب آخر بمدى قدرة اليمنيين على التغلب على التحديات السياسيـة والأمنيـة والمؤسسية،التي تحول دون انسياب المـوارد الخارجية وتزيد من تعقيد الأوضـاع الداخلية وتضر كثيراً ببيئة الاستثمار والأعمال.

سابعا: تحديات توفر الحكم الجيد:

إن غياب الحكم الجيد يؤدي إلى استشراء الفساد وضعف المؤسسات إلى جانب ضعف البنية التحتية، وإن هذا الوضع هو السبب الرئيس لتراجع الاستثمار وبطء النمو الاقتصادي، حيث أن تواضع معدلات الاستثمار الخارجي يرجع إلى عدة أسباب منها عدم توفـير الأجهـزة الداعمة للنمو، وعدم إزالة القيود المعيقة للاستثمارات الخاصة، وما حدث من إصلاحات في الفترة الماضية كان محدوداً، ولم تتمكن تلك الإصلاحات من جذب الاستثمارات الأجنبية الخاصة، التي تتخوف من المناخ السائد؛ حيث يرفع الفساد مـن تكاليف المشروعات الاستثماريـة، ويخفف من إنتاجيتها؛ وهو ما يجبر كثيراً من الشـركات والمؤسسات لدفع الأموال لتفادي التعقيـدات والإجراءات الإدارية المختلفة، بعكس الحكم الجيد الذي يزيد مـن الاستثمارات، ويزيد من إنتاجيتها؛ وبالتالي يزيد من معدلات النمو الاقتصادي.

وفي ظـل زيـادة قدرة الأجهـزة الحكومية على تأمـين البيئة الاستثماريـة المناسبة، وتقـديم الخدمات للمشروعـات الاستثمارية بمستـوى أفضـل وبتكلفة أقـل. ومن الأمثلة على ذلك خدمـات الطاقة الكهربائية، التـي يؤدي انقطاعها المتكـرر إلى زيادة كلفة

الإنتـاج للمشروعـات الاستثماريـة في اليمن بنسبـة ٤٪ من إجمالي الكلفـة، وكذلك فإن الحكم الجيد يوفر بقيـة خدمات البنية التحتيـة ويوفـر القدرات والمهارات البشرية والتي يشـكل غيابها قيدا على الاستثمار. فالدول التي تعـاني من سوء الإدارة بسبب غيـاب الحكـم الجيد تكون أقل قدرة على تقديم السلع والخدمات العامة إلى جانب أن مستوى هذه الخدمات العامة يكون ضعيفا ومرتفع الكلفة بشكل عام، وهو ما يؤثر على النمو الاقتصادي.

ومـن ناحيـة ثانية فإن أنظمة الحكم -التـي هي أكثر عرضة للمساءلة الديمقراطية تمتلك اقتصاديـات مفتوحة، وأسواقاً مرنة، وتزيد فيها درجة اليقين، وتنخفض الشكوك، ويتأكد فيها ضمان الحقوق، وتقل درجة المخاطرة.

إن نوعية الحكم تؤثر تأثيراً حاسما في معدلات النمو والاستثمار؛ حيث يواجه المستثمرين المحليين والأجانب عقبات كثيرة تحول دون دخولهـم إلى سـوق التنافس مع غيرهـم في ظل إجراءات معقدة، وغياب الشفافية في العقـود والمناقصات، ووجود الوسطاء وشـركاء الحمايـة؛ فضلا عن مشكلة الأراضي، وضعف القدرات التمويلية للجهاز المصـرفي، وكثرة العراقيل التي تعترض إنشاء وتأسيـس المشروعـات الجديدة، أما حين تكون السياسات الاقتصادية والاستثمارية غـير فعالة، وربما معيقة فإن ذلك يضع حدا لطمـوح الشـركات ورجال الأعمال، ويجعلهـم يتخذون قرارات حاسمة بالتحـول في اتجاه آخر، ونحو بلد آخـر يجدون فيه المناخ الملائم لإقامة مشروعاتهم الاستثمارية .

اليمن والخليج:

تمثـل اليمن البوابة الجنوبية للجزيـرة العربية، ويجمعها مع باقي دولها الدين واللغة والتاريـخ المشترك، وتمثل المصالح الأمنية لدول الخليج العربي أهمية قصوى في الوقت الراهن في علاقتها باليمن، وبالنسبة لليمن فإن المصالح الاقتصادية تأتي على رأس اهتماماتهـا في علاقتهـا بدول الخليج العربي، كما يمثـل الموقع الاستراتيجي لليمن حاجة استراتيجيـة للتجارة العالمية، ولمنتجي النفـط ومستهلكيـه، فهو يشرف علـى مضيق باب المندب الذي يمر منـة أكثر من ٣ مليون برميل نفط يوميـا، وأكثر من ١٢ ألف سفينة تجارية سنويا، إلى جانب الموقع الجنوبي لليمن على البحر العربي، والذي يمثل حلا لتجنب مخاطر إغلاق مضيق هرمز، في ظل احتمالات نشوب حرب بين إيران والدول الكبرى بسبب الموضوع النووي واستراتيجيتها في المنطقة، وذلك من خلال الاتفاق على مد خط أنابيب من المناطق الشرقية في السعودية، ومن مواقع النفط الأخرى في بلدان الخليج إلى السواحل اليمنية في البحر العربي.

إن ما تريده اليمن من دول الخليج العربي هو الاقتصاد؛ سواء على صعيد المساعدات الحكومية لليمن، أو على الأصعدة الأخرى، خاصـة موضوع استيعاب العمالة اليمنية في أسواق العمل الخليجية. وكذلك استقدام الاستثمارات الخليجية الخاصة إلى اليمن، فضلا عن الاهتمام بزيادة التبادل التجاري بين اليمن ودول الخليج؛ والذي يميل لصالح الدول الخليجية وإن كان لا يشكل أهمية اقتصادية كبيرة بالنسبة لها.

إن اليمن وهو يعيش تحديات عديدة وكبيرة، من أبرزها التحدي الاقتصادي -يتطلع باستمرار إلى جيرانه في الخليج لكي تحسّن أوضاعـه الاقتصادية المتدهورة، خاصـة وأن المساعدات الخليجية- وعلى رأسها المساعدات الرسميـة السعودية- قد مثلت أحد أهـم مصـادر تمويل المشروعات التنموية في اليمن خلال العقود الأربعة الماضية، كما أن تحويلات المغتربين اليمنيين في السعودية وباقـي دول الخليـج العربي قد أسهمـت إلى درجة كبيرة في رفع مستـوى معيشة المواطن اليمني، ولا زالت خـلال الفترة نفسها، خاصـة في الفـترة ما بين ١٩٧٥-١٩٩٠ م ، وهو ما يجعل اليمنيين يعوّلون كثيراً على دول الخليج العربي في المساعدة للتخفيف من حـدة الأزمـة الاقتصادية على المستـوى الرسمي؛ من خلال زيادة حجم المساعدات الرسمية لليمـن، وعلى المستوى الشعبي؛ من

خـلال فتـح أسواق العمل في دول الخليـج للعمالة اليمنية، والتي يمكن أن تصل إلى أكثر من مليـوني عامل، يمكن أن تستقطبهم أسـواق العمل الخليجية خلال بضع سنـوات، فيما لوتم تسهيل استقدامهم ومنحهم ميزات عن غيرهم من العمالة الوافدة، من خلال إلغاء شرط الكفيل، وتخفيض رسوم التأشيرة، ووضعهم في المرتبة الثانية؛ بحيث يكون لهم أحقية الحصول على الوظيفة مـع توافـر الشروط الفنية المنافسـة، وهو ما يتطلب تنفيـذ برامج تدريب واسعـة مشتركة بين اليمن وهذه الـدول لغرض تأهيل العمالة اليمنية، والتي تواجه منافسة شديدة من قبل العمالة الآسيوية ذات المهارات الفنية العالية. كما أنها تتميز بقبولها بأجور منخفضة مقارنة بالعمالة اليمنية بشكل عام، وفي هذا الصدد فإن استقطاب قدر جيد من الاستثمارات الخليجية إلي اليمن قد يكـون حلا أفضل بالنسبة للعمالة اليمنية، فضلا عن كون هـذه الاستثمارات عاملا مهما في التسريع بوتيرة النشاط الاستثماري وزيادة حجمه، وبما يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي بدرجة ملحوظة وإن كانت هذه الاستثمارات تواجه عوامل عديدة تحد من تدفقها إلى داخل اليمن؛ أبرزها ضعف البنية التحتية، وتصاعد التحديات الأمنية.

وفي الوقـت الراهـن فـإن علاقات اليمـن بدول الخليج العربـي أصبحت تكتسب أهمية أكـبر ؛ ولذلك فإن من المرجـح أن تستند علاقـات دول الخليـج باليمن في المرحلـة القادمة إلى أهمية الجوار الجغرافي؛ لبناء شراكة فاعلـة مثمرة تعود بالنفع على اليمن وعلـى هـذه الدول. ومن خلال قيام علاقات أكثر فاعلية بين الطرفين يكون أمن واستقرار المنطقة أهم أولوياتها إلى جانب تحقق مكاسب اقتصادية لليمن من شأنها أن تجعله أكثر استقرارا ، وهذا هو المسار المتوقع لبناء علاقات شراكة وطيدة ومستدامة بين اليمن ودول الخليج العربي.

الفصل الثاني

منظومة الإصلاحات الوطنية الشاملة

إن واجب اليمنيين جميعا وفي مقدمتهم أصحاب القرار أن يعملوا على وضع خارطة المستقبل التي تؤدي إلى إطلاق الطاقات الكامنة، وتعمل على إزالة القيود التي تعيق المبدعين وأصحاب الكفاءات، وتسمح بتحقيق التراكمات الإيجابية على مختلف الأصعدة، وبما يحوِّل الأوضاع الحالية إلى اتجاهات بناءة ومناخات إيجابية قد يتمخض عنها يمن آخر جديد وسعيد، ولن يكون ذلك إلا من خلال أجندة وطنية للإصلاحات الشاملة تمكن اليمن من تجاوز التحديات المختلفة، وتأتي على رأس أولويات الأجندة الوطنية تحقيق الحكم الرشيد. وبما يوفر المناخ الملائم لتسريع النمو الاقتصادي، من خلال إيجاد البيئة الاستثمارية الجاذبة ويمكن تحديد الأجندة الوطنية للإصلاحات المطلوبة على النحو الآتي :

أولاً: على صعيد الحكم الرشيد :

١. تحقيق منظومة الحكم الجيد وإجراء الإصلاحات المؤسسية الشاملة.
٢. تحقيق الإدارة الرشيدة .
٣. توفير الأمن والاستقرار.
٤. تحقيق سيادة القانون والمساءلة والشفافية.

ثانياً: على صعيد الإصلاحات المالية والاقتصادية :

١. تحقيق معايير الشفافية في الموازنة في مراحلها المختلفة.
٢. إصلاح إدارة الموازنة.
٣. ترشيد الإنفاق العام.
٤. ضبط وتنمية الموارد العامة للدولة.
٥. البحث عن البدائل الإيرادية لتحقيق الاستدامة المالية.
٦. زيادة الإنفاق التنموي الهادف لمكافحة الفقر.
٧. السيطرة على عجز الموازنة وإبقائه عند الحدود الآمنة.
٨. تحقيق الإصلاحات الضريبية من خلال:
   - تطوير الإدارة الضريبية، وتحقيق مبدأ الاختيار للموظفين.
   - رفع نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية في الإيرادات العامة.
   - انتشار قاعدة التحصيل الضريبي.
   - استغلال الطاقة الضريبية الكامنة، من خلال تطوير الشراكة مع القطاع الخاص.

- استخدام ضرائب الدخل التصاعدية بصورة أكبر، وإعفاء الدخول المنخفضة من الضريبة.
- إيجاد نظام كفء لاحتساب قيمة السلع والبضائع المستوردة.
- زيادة الضرائب الجمركية على السيارات الفارهة والسلع التي تستهلك عادة من أصحاب الدخول العالية.
- رفع الحصيلة الضريبية على الفئات الغنية ومن ضرائب الملكية.
- رفع الحصيلة الضريبية على استهلاك القات .

ثالثاً: على صعيد التجارة:

١. زيادة القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، وتنمية الصادرات.
٢. إيجاد بنية مواتية لمشاركة القطاع الخاص.
٣. تسهيل أداء الأعمال .
٤. تبسيط إجراءات بدء الأعمال التجارية، واختصار وقت إنجازها، وتخفيض كلفتها.

رابعا: على صعيد المصارف:

١. إصلاح النظام النقدي، ورفع كفاءة الجهاز المصرفي.
٢. إنشاء مؤسسة مالية متخصصة بتمويل الصادرات الوطنية.

خامسا: على صعيد تحقيق سيادة القانون :

١. تحقيق الاستقلالية الكاملة للجهاز القضائي، واستكمال وتطوير البنية التشريعية للجهاز القضائي.
٢. تطوير البناء المؤسسي والتنظيمي .
٣. تفعيل دور التفتيش القضائي.
٤. اختصار مدة إجراءات التقاضي.

سادسا: على صعيد الإدارة العامة و الخدمة المدنية :

١. تحديث الخدمة المدنية، وإعادة هيكلة أجهزة الدولة ومؤسساتها، بناء على استراتيجية شاملة تلبي مهام الدولة وتوجهاتها الحديثة.
٢. مراجعة الهيكل التنظيمي والتوصيف الوظيفي .
٣. تعزيز قدرات المؤسسات التدريبية الحكومية.
٤. رفع كفاءة الكوادر البشرية في الأجهزة الحكومية، ورفع الحد الأدنى للأجور ليكون فوق مستوى خط الفقر.
٥. اجتذاب الكوادر ذات الكفاءة؛ من خلال اعتماد أجور منافسة لمستويات الأجور السائدة في السوق، وبما يؤدي إلى تقديم خدمات ذات جودة مناسبة للجمهور وتحقيق الكفاءة الإنتاجية .
٦. وضع المعالجات الشاملة للقوى العاملة الفائضة، بناء على قاعدة بيانات شاملة ودقيقة عن القوى العاملة.

سابعا: على صعيد الاستثمار:

١. زيادة الاستثمارات في البنية التحتية .
٢. التركيز على تنمية القطاعات الواعدة .
٣. تحقيق التكامل والتنسيق بين الموازنة العامة للدولة والخطة الخمسية للتنمية.
٤. مراجعة القوانين المرتبطة بتحسين البيئة الاستثمارية.
٥. تطوير الشراكة مع القطاع الخاص، وتمكينه من قيادة عملية التنمية والإسهام الفاعل في رسم السياسات الاقتصادية.

ثامنا: على صعيد مكافحة الفقر والبطالة :

١. إعطاء أولوية للاستثمارات كثيفة العمالة مع التركيز على المناطق الريفية .
٢. توسيع شبكة الأمان الاجتماعي، وزيادة المبالغ المخصصة للأسر الفقيرة .
٣. توسيع برامج التمويل للمشروعات الصغيرة والأصغر، وتسهيل وصول الفقراء إليها، وخاصة المرأة الريفية.
٤. تنمية القدرات البشرية للفقراء.
٥. تحقيق الأمن الغذائي.

تاسعا: على صعيد المشكلة السكانية :

١. جعل النمو السكاني تنمية بشرية.
٢. التركيز على مشروعات البنية التحتية كثيفة العمالة.
٣. تحقيق الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص والمنظمات المحلية .
٤. التوسع في آليات الاقتراض الصغير والمتوسط لتشمل فئات واسعة من المجتمع.
٥. زيادة القروض المقدمة لأبناء المناطق الريفية، وتسهيل عملية الوصول إليها، وتنمية الريف، بجانب تنمية القطاعات الإنتاجية التقليدية، فضلا عن توليد فرص العمل.
٦. التوسع في دعم المشروعات الصغيرة الخاصة بالنساء والشباب .

عاشرا: على صعيد تحسين القدرة الاستيعابية للقروض:

إن تحسين القدرات المؤسسية للأجهزة الحكومية المعنية بتنفيذ المشروعات الممولة خارجيا لن تتم إلا بتحقيق الإصلاحات المؤسسية الشاملة، والتي يمكن لها توفير الظروف والمعطيات اللازمة لنجاح الأعمال والأنشطة الحكومية المختلفة، وإلى جانب ذلك فإن على الحكومة أن تعمل على التشاور مع شركاء التنمية من المانحين القطاع و الخاص والمجتمع المدني ضماناً لتنفيذ الأهداف التنموية المنشودة، وزيادة القدرة الاستيعابية من خلال:

١. تطوير وتنويع آليات تنفيذ المشروعات .
٢. إنشاء صندوق أو صناديق متخصصة لتنفيذ المشروعات الممولة من المانحين تحت إشرافهم .

٣. تخصيص الأموال وفقا لبرامج سنوية محددة ومتفق عليها .

٤. إنشاء آلية خاصة بمتابعة برامج التمويل المقدمة من المانحين؛ تكون بمثابة المستشار الفني لتقديم المقترحات والحلول التي من شأنها تذليل الصعوبات المؤدية إلى بطء التنفيذ، وبما يعمل على عين القدرة الاستيعابية لليمن .

الحادي عشر: على صعيد مشكلة المياه:

ليس هناك أدنى شك أن اليمن تعد واحدة من أفقر عشر دول في العالم في المياه، بسبب عدم وجود الإمكانات المالية لتحليه المياه أو نقلها، والمشكلة تصبح أكثر تعقيداً بسبب محدودية قدرة المجتمع على إيجاد حلول لمشكلة المياه (ندرة الموارد المالية ،محدودية الوقت).

ويمكن التخفيف من حجم المشكلة من خلال الحلول الآتية :

١. التخلي –قدر الإمكان –عن الزراعة المروية والاعتماد أكثر على الزراعة المطرية.

٢. زيادة الاعتماد على القطاع الخاص في توفير المياه.

٣. إعادة توطين السكان، وخاصة الذين يعيشون في المرتفعات، وتشجيع هجرتهم إلى المناطق الساحلية والمدن الرئيسية.

٤. التوسع في الأنشطة الاقتصادية محدودة الاعتماد على المياه.

٥. رفع العائد الاقتصادي من استخدام المياه، وزيادة القيمة المضافة من خلال زراعة المحاصيل.

٦. توقف الحكومة عن السياسات الخاطئة المتعلقة بالمياه، وتحقيق الإدارة الرشيدة للموارد المائية.

٧. زيادة كفاءة الري في اليمن ورفعها من ٤٠٪ حاليا إلى ٩٠٪ من خلال استخدام وسائل الري الحديث.

٨. التوسع في بناء السدود والحواجز المائية.

٩. التوجه نحو استخدام المياه الافتراضية وذلك من خلال استيراد المنتجات من الخارج؛ وهذا الأمر يمثل خياراً ثانوياً مساعدا في حل مشكلة المياه. وهو مرهون بالقدرة الاقتصادية.

الثاني عشر: على صعيد العمالة اليمنية في الأسواق الخليجية:

١. الإسهام في تطوير وتدريب القدرات البشرية في سوق العمل اليمني لتلبية إحتياجات سوق العمل الخليجي.

٢. اتخاذ سياسات مرنة لاستيعاب العمالة اليمنية ومنحها مزايا نسبية عن بقية العمالات الأخرى.

٣. إعفاء العمالة اليمنية من تطبيق نظام الكفيل عليها، خاصة فيما يتعلق بإجراءات الاستقدام ورسوم التأشيرة ومدة تجديد الإقامة.

٤. إعطاء أولوية للعمالة اليمنية في التوظيف في القطاعات الخدمية، وقطاع البناء والتشييد، وغيرها من القطاعات التي لا تتطلب عمالة ماهرة .

الفصل الثالث

السياسة النقدية

أولاً: أثر السياسة النقدية على بيئة الأعمال في اليمن:

تتمثل عناصر الاستقرار النقدي التي يهدف البنك المركزي إلى تحقيقها- في استقرار المستوى العام للأسعار ، واستقرار أسعار الصرف، وتنظيم السيولة المحلية؛ بما يتناسب مع متطلبات النشاط الاقتصادي الحقيقي.

وقد مرت السياسة النقدية اليمنية بالعديد من التحولات، تطورت خلالها مهام البنك المركزي اليمني من دور بسيط، يتمثل في إصدار النقد، وتنظيم أعمال البنوك إلى دور تنموي يتجاوز هدف الاستقرار النقدي إلى المساهمة في دعم النمو الاقتصادي من خلال تمويل عجز الموازنة العامة، والتأثير على السياسات الائتمانية للبنوك؛ من خلال إجراءات انتقائية، وتوجيه الائتمان نحو قطاعات معينة، ووضع سقوف على أسعار الفائدة لا يمكن للبنوك أن تتجاوز ها؛ مما أثر بشكل سلبي على بيئة الأعمال، وعلى التخصيص الأمثل للموارد.

فمنذ عام ١٩٩٠م ، وحتى بداية تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي منذ ١٩٩٥م لم يستخدم البنك المركزي اليمني أدوات السياسة النقدية المتعارف عليها، ما عدا نسبة الاحتياطي القانوني؛ لذلك اتسمت السياسة النقدية خلال تلك الفترة بالتخبط والعشوائية، وعدم الفاعلية، وفقد البنك المركزي دوره المؤثر في التحكم والرقابة على القاعدة النقدية، وبالتالي عدم قدرته على التحكم في معدلات نمو العرض النقدي؛ مما أوجد حالة من عدم الاستقرار؛ واتخذت سياسة سعر الصرف طابع الجمود؛ مما أدى إلى حدوث تشوهات في الأسعار وجهاز الثمن، ووصول معدلات التضخم إلى معدلات قياسية عام ١٩٩٤م .

وفي شهر مارس ١٩٩٥م؛ بدأ التطبيق الفعلي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والذي تضمنت المرحلة الأولى منه إصلاح النظام النقدي والمالي، من أجل تعزيز دور السياسة النقدية وفاعليتها.

وتمثلت أهداف السياسة النقدية في تحرير أسعار الفائدة، وجعل الفائدة التأثيرية على الودائع أعلى من معدل التضخم، وتم تحرير أسعار الصرف، وتخفيض الاحتياطي القانوني على جميع أنواع الودائع، وتم كذلك إصدار أذون الخزانة من أجل امتصاص فائض السيولة التي بحوزة البنوك والأفراد من ناحية، وتمويل عجز الموازنة العامة بمصدر غير تضخمي من ناحية أخرى.

١ - السياسة النقدية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٩):

في إطار برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي، أجرى البنك المركزي اليمني العديد من الإصلاحات النقدية الرامية إلى تحقيق الاستقرار النقدي من جهة، والعمل على تهيئة البيئة المصرفية من خلال تطوير الجهاز المصرفي اليمني من الناحيتين المؤسسية والنوعية من جهة أخرى؛ ليتمكن من القيام بدوره في خدمة الاقتصاد الوطني.

وتحقيقاً لتلك الأهداف صدرت مجموعة من التشريعات والقوانين المصرفية أهمها:

أ. إلزام البنوك العامة برفع رؤوس أموالها تدريجياً لتصل نهاية ٢٠٠٩ إلى (٦) مليار ريال يمني، وعمل مخصصات للديون الرديئة وفقاً للجنة بازل (١)، وبازل (٢)؛ من أجل تعزيز سلامة ومنعة الجهاز المصرفي، والرقابة الحصيفة.

ب. صدور قوانين خاصة بإنشاء مؤسسة ضمان الودائع، ومكافحة غسيل الأموال، وقانون بنوك التمويل الأصغر، وتعديل قانون المصارف الإسلامية. ويأتي صدور هذه القوانين في سياق تحديث التشريعات المصرفية.

ج. صدور قانون التأجير التمويلي، وقانون أنظمة الدفع والعمليات المصرفية الإلكترونية؛ من أجل تطوير أنشطة البنوك.

د. منح البنك المركزي تراخيص فتح فروع لعدد من البنوك الأجنبية؛ من أجل الاستفادة من الخبرة المصرفية الخارجية.

٢ - العرض النقدي:

اتسم نمو العرض النقدي بالتذبذب بين صعود وهبوط خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٩)؛ حيث مثل معدل النمو(١٨,٧٪) عام ٢٠٠١م ، وبلغ أعلى معدل له عام ٢٠٠٦م، حيث وصل إلى نحو (٢٧,٧٪)، وفي السنوات الثلاث الأخيرة انخفض ذلك المعدل بشكل مستمر ، إلى أن بلغ عام ٢٠٠٩م، حوالي (١٠,٧٪)؛ وهو أقل معدل نمو للعرض النقدي منذ بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي.

الجدول رقم (١)

مؤشر الاستقرار النقدي وسعر الصرف للفترة ٢٠٠١- ٢٠٠٩م

	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
نمو العرض النقدي	١٨,٧	١٨	٢٠	١٣,٩	١٣,٧	٢٧,٧	١٦,٨	١٣,٧	١٠,٧
نمو الناتج المحلي الحقيقي	٥,٩	٥	٥,٨	٤,٦	٥,٢	٤,٦	٤,٧	٤,٥	٤,٧
معامل الاستقرار النقدي	٣,٢	٣,٦	٦,٥	٢,٩	٢,٦	٦	٣,٦	٣	٢,٣
متوسط سعر الصرف للريال مقابل الدولار	١٦٨,٧	١٧٥,٥	١٨٣,٥	١٨٤,٨	١٩١,٤	١٩٧	١٩٨,٩	١٩٩,٨	٢٠٢,٩
معدل النمو في سعر الصرف ٪	-	٤	٤,٦	٠,٧	٣,٦	٢,٩	٠,٩	٠,٥	١,٦

المصادر: البنك المركزي (التطورات النقدية والمصرفية- مايو ٢٠١٠)، (الجهاز المركزي للإحصاء، كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٩م).

تشير بيانات الجدول (١) إلى استمرار حالة الاختلال النقدي؛ حيث ينمو العرض النقدي بمعدل يفوق كثيراً معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي؛ فقد بلغ معامل الاستقرار النقدي (٣,٢) عام ٢٠٠١م، في حين وصل ذلك المعدل عام٢٠٠٩ نحو (٢,٣) وهو أدنى معدل خلال تلك الفترة، الأمر الذي ينتج عنه عدم ملاءمة عرض النقود لما يتطلبه حجم المعاملات في السوق المحلية؛ والذي ينتج عنه ضغوط تضخمية متزايدة تؤدي في نهاية الأمر إلى انخفاض العملة الوطنية (الريال اليمني).

وغني عن البيان أن عدم الاستقرار النقدي يلقي بظلاله على بيئة الأعمال؛ فيوجد حالة من الشك عند المستثمرين المحليين والأجانب؛ وبالتالي لا يستطيعون اتخاذ قراراتهم بثقة نتيجة الترقب، وعدم اليقين؛ وهذا حتماً ينتج عنه انخفاض في الاستثمارات المحلية والأجنبية وهجرتها إلى الخارج.

٣ - فاعلية الأداء لأدوات السياسة النقدية :

يستخدم البنك المركزي مجموعة من الأدوات في إدارة وتنفيذ سياسته النقدية التي تهدف بشكل أساسي إلى تحقيق الاستقرار النقدي، والذي يمثل أهم أركان البيئة الجاذبة للاستثمارات المحلية والأجنبية؛ باعتباره المحرك الرئيس للنشاط الاقتصادي.

ومع شروع اليمن في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي عام ١٩٩٥م- استخدم البنك المركزي بعض أدوات السياسة النقدية التقليدية المتعارف عليها، والبعض الآخر مستحدث في النظام المصرفي اليمني، والمتمثل في أداة السوق المفتوحة، والتي استخدم فيها أوراق مالية مستحدثة هي أذون الخزانة، وشهادات الإيداع.

الجدول رقم (٢)

بعض مؤشرات وأدوات السياسة النقدية خلال الفترة ٢٠٠١- ٢٠٠٩م

	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع بالريال	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	٧
نسبة الاحتياطي القانوني على الودائع بالعملة الأجنبية	١٠	١٠	٢٠	٢٠	٣٠	٢٠	٢٠	٢٠	٢٠
سعر الفائدة التأشيري	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١٣	١١
سعر الفائدة على القروض	١٥-٢١	١٥-٢١	١٥-٢١	١٥-٢١	١٥-٢١	١٥-٢١	١٥-٢١	١٥-٢١	١٥-٢١
نسبة استثمارات البنوك التجارية في أذون الخزانة وأرصدة لدى البنك المركزي اليمني إلى إجمالي الودائع	٢٢,٨	١٩,٥	٣٦	٤٨,٥	٥٥,٥	٥٤,٥	٥٨	٦٧	٣٧

المصادر: البنك المركزي اليمني (التطورات النقدية والمصرفية، أعداد مختلفة)

أ - نسبة الاحتياطي القانوني:

كان الهدف من استخدام هذه الأداة هو منح البنوك التجارية فرصة لتقديم المزيد من الائتمان للقطاع الخاص، وعلى الرغم من تخفيض نسبة الاحتياطي على جميع أنواع الودائع، سواء بالعملة المحلية من (٢٥٪) إلى (١٥٪) عام ١٩٩٦م، ثم إلى (١٠٪) من عام ١٩٩٧م وحتى عام ٢٠٠٩م ، وعلى العملة الأجنبية تم تغيير نسبة الاحتياطي عدة مرات بين ارتفاع وانخفاض، انظر الجدول رقم(٢) ، إلا أن هدف البنك المركزي لم يتحقق نظراً لوجود سببين رئيسين، أولهما: أن الجهاز المصرفي اليمني متخم بالسيولة النقدية، إذ تصل في بعض السنوات إلى حوالي (٦٥٪) من أرصدة الودائع؛ وبالتالي فإنه مهما رفع أو خفض البنك المركزي من نسبة الاحتياطي لا تؤثر على السيولة التي بحوزة البنوك إلا بشكل طفيف.

و ثانيهما : هو عزوف البنوك التجارية عن إقراض القطاع الخاص؛ نتيجة للمشكلات التي عانتها جراء القروض الكبيرة المتعثرة، والتي لم تسترد منها سوى الجزء اليسير؛ بسبب فساد القضاء، وتطويل إجراءات التقاضي، وبالتالي؛ فإن فاعلية هذه الأداة في التأثير على العرض النقدي محدودة للغاية.

ب - عمليات السوق المفتوحة:

إن الهـدف مـن استخدام هذه الأداة هو تداول أذون الخزانة والأوراق الحكومية الأخرى، من أجل امتصاص فائض السيولة التي بحـوزة البنـوك ومكافحة التضخم من جهـة، وتمويل عجز الموازنة العامـة للدولة بمصدر غير تضخمي مـن جهة أخرى، وعدم اللجوء للإصدار النقدي الجديد من أجل خلق بيئة مستقرة ينمو فيها العرض النقدي بما يتناسب مع متطلبات النمو في النشاط الاقتصادي؛ من أجل المحافظة على قيمة العملة الوطنية.

وقـد شجـع ذلك البنوك التجارية للإستثمـار في أذون الخزانة، باعتباره استثماراً آمنا، ويتمتع بدرجـة عالية من السيولة؛ حيث وصلـت استثمـارات البنوك التجارية في هـذه الأذون، بالإضافـة إلى الأرصدة لدى البنك المركزي ما يقـرب من (٤٤,٥٪) من إجمالي ودائعها في المتوسط خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٩، وتعد تلك النسبة كبيرة بكل المقاييس؛ إذ كان من المفترض أن توجه نسبة كبـيرة مـن ودائع البنوك لمنح القروض والسلفيـات للقطاع الخاص؛ لزيادة استثماراته، التي تعد مـن الدعائم الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية. (انظر الجدول رقم(٢)).

وبنـاء عليـه فإن فاعلية وتأثير هذه الأداة محـدودة بالنسبة للسياسة النقدية؛ نظراً لكبر حجـم السيولة المتوافرة خارج النظام المصرفي، ومن ثم لم تتأثر السيولة التي بحوزة البنوك إلا بشكل محدود، وبالتالي فإن هذه الأداة لم تؤثر على العرض النقدي إلا بشكل محدود أيضاً، بالإضافة إلى مزاحمة الدولة للقطاع الخاص على موارد البنوك والتي هي في الأصل محدودة.

ج - سعر إعادة الخصم:

تعتمـد فاعليـة هذه الأداة بشكل أساسـي على وجود سوق للأوراق الماليـة، وكذلك على حيازة البنوك لجـزء يعتد به من الأوراق التجارية ضمن المحافظ الاستثمارية للبنوك.

وفي ظل غياب سوق للأوراق المالية في اليمن، ومحدودية الأوراق التجارية التي بحوزة البنوك، فإن تأثير هذه الأداة على التحكم في الائتمـان والعرض النقدي محدود جداً، في ظل محدودية اقتراض البنوك التجارية مـن البنك المركزي، لاسيما وملكية جزء كبير من البنوك التجارية أجنبية؛ ولذلك عندما تحتاج إلى سيولة تلجأ إلى مراكزها الرئيسة. والجزء الآخر من البنوك التجارية متخم بالسيولة النقدية، كما تم ذكره سابقاً، وبالتالي تأثير هذه الأداة محدود على العرض النقدي، وهنا تكون السياسة النقدية قد فقدت أحدى أدواتها المؤثرة.

د - أسعار الفائدة:

اتخـذ البنك المركزي إجـراءات من شأنها تحديد أسعار الفائـدة المدينة على الودائع (أسعار الفائـدة تأشيرية)، وترك تحديد أسعار الفائدة الدائنة على القروض للبنوك التجارية.

وعمـل على تحريـك أسعار الفائدة صعوداً وهبوطـاً بحسب متطلبات الأحـوال الاقتصادية، منذ بداية تطبيـق برنامج الإصلاح الاقتصادي عام ١٩٩٥م وحتى عام ٢٠٠٠م . ومنذ عام ٢٠٠١ وحتى عام ٢٠٠٩ ظلت أسعار الفائدة التأشيرية ثابتة لم تتغير، وكان الهـدف الـذي يسعى البنك المركزي إلى تحقيقه هو الاستقرار في أسعار الصرف للعملة الوطنية (الريال اليمني)، وكذلك عامل جذب للمدخرات، بحيث يظل سعر الفائدة على الودائع بالعملة المحلية موجباً؛ حتى لا يتم العودة إلى المضاربة بالعملة الأجنبية، أو اللجوء إلى الإدخار بالعملة الأجنبية .

ولكـن واقـع الحال كان مغايراً، فقد كان هنـاك تخبط واضحٌ في تحديد أسعار الفائدة، وتغيراتهـا المتلاحقة؛ مما أحدث اضطرابات نقديـة عكسـت عدم فاعلية سعر الفائدة في التأثير علـى الأوضاع النقدية التضخمية والانكماشية، خاصـة في ظل ارتفاع نسبة العملة المتداولـة خارج الجهاز المصـرفي إلى مجمل العرض النقدي، وكذلك ارتفاع نسبة الودائع الجاريـة إلى إجمالي الودائع، مما يعني أن جزءً كبيراً من العرض النقدي لا تؤثر عليه أسعار الفائدة، لأنها تمارس تأثيرها فقط على الودائع الآجلة، وعلى القروض والسلفيات؛ وهذا يعني أن أثرها محدود على العرض النقدي.

وتأكيداً للحقيقة السابقة،ففي عام ٢٠١٠ رفع البنك المركزي أسعار الفائدة التأشيرية ثلاث مرات متتالية خلال الأشهر الثلاثة الأولى من هذا العام حتى وصلت إلى نحو ٢٠٪ بعد أن كانت تمثل نحو ١٠٪ عام ٢٠٠٩. وكان الهدف الأساسي لهذا الإجراء هو محاولة الحفاظ على قيمة العملة المحلية نظراً لارتفاع أسعار الصرف بمعدلات قياسية وصلت إلى نحو(٢٦٠)ريال لكل دولار في شهر٨/٢٠١٠م.

ولكن توقيت هذا الإجراء كان متأخر جداً وبالتالي أصبح غير فعال ولم يحقق الهدف المطلوب منه لأن معدل توقع انخفاض قيمة العملة المحلية من قبل الأفراد كان كبيراً، ولذلك فإن انخفاض قيمة العملة وصل إلى نحو ٢٠٪ حتى شهر يوليو ٢٠١٠ وبالتالي أصبحت أسعار الفائدة الحقيقية سالبة، وبذلك لم يتمكن البنك المركزي من المحافظة على الاستقرار النقدي.

مجمـل القـول إذن هـو : أن المشكلـة تكمن في إدارة البنك المركـزي للسياسة النقدية مـن خلال أدواتها المختلفة في عـدم فاعلية تلك الأدوات، وعـدم تأثيرهـا الواضح على العرض النقدي حسب المعطيات الاقتصادية التـي تتطلبها كل مرحلة من المراحل؛ لذلك فقدت السياسـة النقدية تأثيرها الواضح، ممـا انعكس سلباً على بيئة الأعمال وعلى الاستثمار المحلي والأجنبي؛ لأن الاستقرار النقدي يوفر البيئة المناسبة والآمنة للاستثمار.

٤ - سعر الصرف:

شهد سعر صرف الريال اليمني أمام الدولار الأمريكي تغيرات منتظمة إلى حد كبير خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٩)م، حيث ارتفع متوسـط سعـر الصرف من حوالي (١٦٨,٧) ريال لكل دولار عام ٢٠٠١ ليصل عام ٢٠٠٩ إلى حوالي (٢٠٢,٩) ريال لكل دولار، وقد بلغ معدل النمو السنوي المتوسط لسعر الصرف خلال تلك الفترة حوالي (٢,١٪)، (انظر الجدول رقم (١)).

والجديـر بالذكـر أن ارتفاع العوائد النفطية زاد من النقد الأجنبي خلال تلك الفترة ممـا ساعد على استقرار سعر الصرف، وخاصـة بين عامـي ٢٠٠٦-٢٠٠٨م، مما مكن البنك المركزي اليمني من التدخل في سوق الصـرف، وإمداد السوق باحتياجاتها في حـال وجود ضغط في الطلب على العملة الأجنبية؛ لذلك تميـزت السياسة النقدية بمرونة كبيرة، خاصة فيما يتعلق باستيعاب التغيرات في سعر الصرف بما يتناسب مع التطورات الاقتصادية.

ومن ناحية أخرى فَقدَ سعر الصرف ذلك الاستقرار خلال عام ٢٠٠٩ وحتى منتصف شهر أغسطس من عام ٢٠١٠م؛ حيث وصل سعـر الصرف إلى حـوالي (٢٦٠) ريال لكل دولار ،ورافق ذلك الارتفاع زيادة كبيرة في معـدل التضخم، وبذلك لم يتمكن البنك المركزي اليمني من المحافظة على الاستقرار النقدي؛ نتيجة انتهاجه سياسة غير سليمة في بعض الأوقات، بالإضافة إلى تظافر مجموعة من العوامل أهمها:

١. ضعف الرقابة على الصرف من قبل البنك المركزي.
٢. انخفاض عائدات اليمن من العملات الأجنبية؛ نتيجة الانخفاض في إنتاج النفط، وانخفاض أسعاره العالمية عما كانت عليه قبل الأزمة المالية، بالإضافة إلى انخفاض تحويلات العاملين بالخارج ، وكذلك شحة المساعدات والقروض الخارجية.
٣. زيادة الطلب الاستهلاكي الناتج عن زيادة الطلب الموسمي- أثر بشكل جزئي على سعر الصرف.
٤. انخفاض أسعار الفائدة على الريال، على النحو الذي أصبح معه معدل التضخم أعلى من أسعار الفائدة، ومن ثم أصبحت

أسعار الفائدة الحقيقية سالبة؛ مما نتج عنه تحول الأفراد إلى شراء العملة الأجنبية، حتى يحافظوا على قيمة مدخراتهم، أو شراء الذهب والسلع المعمرة والمدخرات،التي تعرف بـ (وسائل التوقي من التضخم) ؛ الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى بروز ظاهرة الدولرة مرة أخرى في الاقتصاد اليمني.

لذلك فإن هذا الوضع غير المستقر مستمر في تأثيره على البيئة الاستثمارية والمناخ الاستثماري بشكل سلبي؛ لأن البيئة الاقتصادية المستقرة هي التي تساعد على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

ثانياً: أثر أداء الجهاز المصرفي على بيئة الأعمال في اليمن:

يكتسب الجهاز المصرفي أهمية كبيرة في أي مجتمع؛ نظراً لوظيفته المحورية في إتاحة الأوعية الإدخارية للأفراد، وتوزيع الأرصدة المتاحة للإقراض والاستثمار بين المشروعات الاقتصادية المختلفة.

وتكمن أهمية تطور وكفاءة الجهاز المصرفي في تأثيره الإيجابي على تحفيز النمو الاقتصادي، من خلال قدرته على انتقاء المشروعات، ومتابعة أدائها، والتخصص في اختيار الأجدى منها، من أجل توظيف المدخرات بكفاءة؛ مما يرفع من نوعية الاستثمار؛ وبالتالي زيادة التراكم الرأسمالي.

كما يكتسب الجهاز المصرفي اليمني أهمية خاصة في ظل عدم وجود الأوعية الإدخارية الأخرى التي توفرها سوق رأس المال.

ويتكون الجهاز من ستة عشر بنكاً تجارياً، منها أربعة بنوك إسلامية بالإضافة إلى بنك متخصص وحيد هو بنك الإسكان.

١ - واقع الجهاز المصرفي اليمني:

هناك مجموعة من المؤشرات والدلائل التي يتم الاستعانة بها عند تقييم كفاءة الأجهزة المصرفية في أي مجتمع، والتي تعكس كفاءة الجهاز المصرفي أو ضعفه في أداء دوره الرئيس المتمثل بوظيفة الوساطة المالية، وتتوقف فاعلية الجهاز المصرفي في أداء هذا الدور على: درجة المنافسة بين البنوك - ودرجة التركيز - وحجم ونمو القطاع - ودرجة كفاءة ونشاط الوساطة المالية.

وعند النظر إلى واقع الجهاز المصرفي اليمني- نجد أن درجة التركيز فيه عالية جداً عندما تقاس بمعيار الأصول ، إذا تمتلك ثلاثة بنوك (بنك التضامن الإسلامي - بنك التسليف التعاوني و الزراعي - البنك العربي المحدود) حوالي (٤٦٪) من إجمالي أصول الجهاز المصرفي اليمني لعام ٢٠٠٩م؛ وهذا التركيز يفضي لانخفاض المنافسة بين البنوك اليمنية بشكل كبير، مما يؤثر على كفاءة أدائها، وينعكس سلباً على جذبها للودائع، وكذلك على عمليات القروض والتمويل .

أما بالنسبة لأحجام البنوك اليمنية، فهي صغيرة الحجم بدرجة كبيرة، إذ يبلغ إجمالي أصول البنوك اليمنية مجتمعة في نهاية عام ٢٠٠٩ م حوالي (٨,٣) مليار دولار ، أي ما يساوي تقريباً أصول بنك تجاري في أوروبا أو أمريكا من الحجم الصغير أو المتوسط على أعلى تقدير، وهذا بالتأكيد يؤثر سلباً بشكل كبير على أدائها التمويلي.

كما أن كل بنك يعمل بمعزل -تقريباً -عن البنوك الأخرى؛ نظراً لعدم وجود سوق بينية بين البنوك، أو عمليات إقراض مشتركة تذكر، ولا تخدم تلك البنوك سوى شريحة محدودة من السكان يتركز معظمهم في المدن الرئيسية.

بالإضافة إلى ذلك، تشير الدلائل إلى عدم اهتمام البنوك اليمنية بمنح القروض أو حشد الودائع؛ إذ أظهرت نتائج المسح الصناعي للمنشآت البالغ عددها (٤٨١) منشأة أن (٥٣٪) من تلك المنشآت لا تملك أي حساب في أي بنك تجاري، بل تعتمد على مواردها الذاتية في التمويل لمشروعاتها؛ وبالتالي يغلب على الجهاز المصرفي اليمني تركيز التسهيلات الائتمانية في عدد محدود من المنشآت، وهذا دليل على ضعف كفاءة الوساطة المالية للبنوك اليمنية.

٢ - أداء الجهاز المصرفي وأثره على القطاع الخاص:

نظـراً لعوامـل الضعف المختلفة التي يعاني منها الجهـاز المصرفي اليمني، من صغر حجمه، وتفتتـه إلى كيانات صغيرة، وضعف كفـاءة الوساطـة الماليـة، وارتفاع تكلفتها- إنعكـس تأثيرها السلبي على أداء البنـوك لوظيفتها الأساسيـة؛ المتمثلة في الوساطة المالية، المكونة من شقين هما (جذب المدخرات - وتوظيف المدخرات).

- ففي جانب الموارد (جذب المدخرات): وعلى الرغم من ارتفاع السيولة النقدية لدى الجهاز المصرفي اليمني بشكل كبير، إلا أن إنتشاره لا يزال محدودة؛ حيث تتركز معظم فروعه في العاصمة والمدن الرئيسة؛ ومن ثم فإن هناك إمكانية كبيرة لزيادة حشد الموارد، وهذا ناتج عن انخفاض كفاءة البنوك في الشق الأول من وظيفة الوساطة المالية.
- وفي جانـب توظيف الموارد (تقديم القروض والسلفيات والاستثمارات) -وهو الجانب الأهم لأداء البنوك وظيفة الوساطة الماليـة، هنـاك مشكلة أساسية ومستمرة في البنوك اليمنية؛ والمتمثلة بعدم رغبتها في تقديم القروض والسلفيات للقطاع الخاص؛ مما يؤثر سلباً على أداء هذا القطاع، باعتباره المحرك الأول لعملية النمو والتنمية.

الجدول رقم (٣)

مؤشرات إجمالي الودائع والقروض للبنوك التجارية واستثمارات البنوك الإسلامية للفترة ٢٠٠١- ٢٠٠٩م (بالمليون)

	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
إجمالي ودائع البنوك التجارية	٢٥٨,٣٤٠	٣١٠,٢٧٤	٣٦٠,٠٣٢	٤٢٤,٥٦٢	٤٥٥,٤٠٠	٦١٠,٨٤٢	٧٧٣,٧٩٢	٨٩٩,٢٨٨	٩٦٩,٨١١
القروض المقدمة من البنوك التجارية للقطاع الخاص	٥٦,٠٦٠	٤٧,٧٨٢	٥١,٥١٩	٦٢,٤١١	١٢٩,٥٠٩	١٦٠,٠٤٢	٢٠٩,٤٢٥	٢٤١,٨٩٥	٢٢٨,٤٦٣
نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص من إجمالي الودائع	٢١,٧	١٥,٤	١٤,٣	١٤,٧	٢٨,٤٠	٢٦,٢	٢٧	٢٧	٢٣,٥
إجمالي ودائع البنوك الإسلامية	٥٠,٦٠٦	٧٤,٥١١	١٠٩,٩٤٩	١٤٩,٩٨٨	١٨٤,٥٧٤	٢٤٢,٩٩١	٢٧٩,٥٧١	٣٣٦,٧٥٣	٤٠٠,١٥٩
نسبة استثماراتها للودائع	٤٦	٥٢	٤٩,٥	٥٢,٩	٥٠,٦	٤٢,٤	٥٣,٨	٤٧,١	٤٥,٧
نسبة ودائع البنوك الإسلامية إلى إجمالي ودائع الجهاز المصرفي	١٦,٢	٢٠,٣	٢٤,٣	٢٦,٣	٢٨,٩	٢٨,٥	٢٦,٥	٢٧,٣	٢٩,٧

المصادر: البنك المركزي اليمني (التطورات النقدية والمصرفية، أعوام مختلفة)، البنك المركزي اليمني: (تطورات الميزانية المجمعة للبنوك، أعوام مختلفة).

وتتجلى عدم رغبة البنوك في تقديم القروض من خلال معرفة سياسة توظيف الموارد التي تتبعها تلك البنوك، حيث تصل استثمارات البنوك التجارية في أذون الخزانة، بالإضافة إلى الأرصدة النقدية لدى البنك المركزي - بخلاف نسبة الاحتياطي القانوني - نسبة إلى إجمالي ودائعها نحو (٤٥٪) في المتوسط خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٩ . أما نسبة القروض والسلفيات المقدمة للقطاع الخاص من إجمالي ودائع تلك البنوك فتمثل حوالي (٢٢٪) في المتوسط خلال تلك الفترة، (الجدول رقم(٢)).

أما النسبة الباقية من إجمالي ودائع البنوك، فيتم وضع جزء كبير منها لدى البنوك في الخارج ، وهذا دليل على أن البنوك التجارية اليمنية لديها خلل كبير في هياكلها التمويلية؛ والذي يترتب عليه سوء تخصيص وتوزيع للموارد.

ويرجع الجزء الأكبر من أسباب ذلك الخلل إلى السياسات الائتمانية شديدة الحذر التي تنتهجها تلك البنوك، وعلى وجه الخصوص فروع البنوك التجارية الأجنبية، حيث اتجهت للاستثمار الآمن الخالي من المخاطر (أذون الخزانة، سندات الإيداع)، وإيداع جزء كبير من الأموال النقدية كأرصدة لدى البنك المركزي، وبالتالي أصبحت هذه البنوك الممول الرئيس لعجز الموازنة العامة للدولة، وتخلت عن وظيفتها الأساسية في تقديم القروض والسلفيات والتسهيلات للقطاع الخاص والأفراد؛ مما انعكس أثره السلبي على حركة الاستثمارات المحلية.

كما أن السياسة النقدية بأدواتها المختلفة-عملت على مزاحمة المستثمرين في مصادر التمويل في الاقتصاد، والتي هي في الأصل محدودة، وانعكست تلك الأمور في تراجع الحركة الاستثمارية للقطاع الخاص داخل الاقتصاد، وهذا بدوره سوف يكون له نتائج سلبية على معدلات النمو الاقتصادي، لاسيما وأن القطاع الخاص أصبح له دور متنامي، وهو شريك أساسي في عملية التنمية الاقتصادية.

وعلى الجانب الآخر تمثل البنوك الإسلامية حوالي (٢٠٪) من إجمالي وحدات الجهاز المصرفي اليمني، إلا أن نسبة استثماراتها إلى إجمالي قروض وسلفيات واستثمارات الجهاز المصرفي بلغت في المتوسط حوالي (٣٩٪) خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٩م، على الرغم من أن نسبة ودائعها إلى إجمالي ودائع الجهاز المصرفي في المتوسط تمثل نحو(٢٥٪) خلال الفترة نفسها، (الجدول رقم(٣)). ،وتمثل نسبة استثمارات البنوك الإسلامية إلى إجمالي ودائعها حوالي (٤٩٪) في المتوسط خلال الفترة المذكورة نفسها، وهذا يدل على أن البنوك الإسلامية أكثر كفاءة واستغلالاً لاستثمار ودائعها، وتساهم بشكل أفضل في تمويل مشروعات القطاع الخاص، وبالتالي المساهمة في استقرار بيئة الأعمال، وكذلك عامل جذب للاستثمار.

٣ - رؤية مستقبلية لرفع كفاءة وفاعلية السياسة النقدية والجهاز المصرفي اليمني

١. العمل من قبل السلطات النقدية على الحد من نمو العرض النقدي بما يتناسب مع معدلات النمو في الناتج المحلي، وهذا يستلزم نمو الإصدار النقدي الجديد بمعدلات مدروسة.

٢. مراجعة التشريعات المصرفية الحالية، وإصدار تشريعات من شأنها إدخال أنماط جديدة في مجال العمل المصرفي؛ مثل التمويل الجماعي، وفتح نوافذ إسلامية في البنوك التجارية.

٣. ترشيد إصدار أذون الخزانة بما يتناسب مع السيولة الفائضة لدى الجهاز المصرفي للحد منها، والعمل على إدخال أوراق مالية جديدة؛ من أجل تفعيل أدوات السياسة النقدية؛ ويمكن الاستفادة من هذا المجال بإصدار صكوك الاستثمار الإسلامية بأنواعها المختلفة، بوصفها بديلاً مناسباً وكفأ للأوراق المالية الربوية.

٤. معالجة القروض المتعثرة؛ بتفعيل دور المحاكم المتخصصة في هذا الشأن؛ وتفعيل تنفيذ قرارات المحاكم.

٥. تعزيز المنافسة بين البنوك من أجل تعزيز نموها؛ وزيادة انتشارها.

٦. تطوير سوق الاقتراض بين البنوك؛ من خلال استحداث آلية لدى البنك المركزي لتنظيم هذه العمليات بكفاءة، وفق شروط تنافسية، بما يساعد المصارف على إدارة سيولتها بكفاءة، ويساعد كذلك البنك المركزي في رفع كفاءة وفاعلية السياسة النقدية، بالإضافة إلى أن تبادل المعلومات بين البنوك سوف يحقق مصالحها المشتركة؛ مما قد يؤدي إلى زيادة الإفصاح والشفافية.

٧. من أجل تعزيز كفاءة الجهاز المصرفي- والقيام بدور أكثر فاعلية في تعبئة وتخصيص الموارد المالية لصالح القطاع الخاص- على البنك المركزي إلزام البنوك التجارية بإنشاء إدارات متخصصة بتقييم المشروعات طالبة التمويل، ذلك أن تقييم الضمانات المقدمة من المشروعات تستند إلى تقييم شخصي بحت، وليس على أسس موضوعية في كثير من البنوك.

٨. من أجل تعزيز كفاءة الجهاز المصرفي، على البنك المركزي وضع رقابة صارمة على أعضاء مجالس الإدارة في البنوك التجارية؛ لأن الكثير منهم يحصلون على تسهيلات كبيرة في البنوك التي يعملون بها، وبخاصة السحب على المكشوف، وهم بذلك يستخدمون أموال المودعين لمنفعتهم الشخصية، وفي نفس الوقت يقفلون الأبواب أمام أصحاب المشروعات الجادين الذين يتعذر عليهم تقديم الضمانات التي تخضع للتقييم الشخصي وليس الموضوعي؛ مما يؤدي إلى إعاقة بيئة الاستثمار، ومن ثم إعاقة التنمية في المجتمع.

٩. تطوير الخدمات المصرفية من خلال تشجيع البنوك على تقديم خدمات مصرفية جديدة، ورفع كفاءة العاملين بالجهاز المصرفي عن طريق الدورات التدريبية؛ لإكسابهم القدرات والمهارات اللازمة لتأدية العمليات المستحدثة.

١٠. تشجيع اندماج البنوك الصغيرة في وحدات أكبر؛ لرفع قدراتها التنافسية، خاصة في ظل تحرير تجارة الخدمات والتي منها الخدمات المالية والمصرفية.

١١. تغيير الهيكل الحالي لأسعار الفائدة، مع إمكانية تقديم أسعار فائدة تفضيلية لمشروعات معينة، وفقاً لمعايير محددة، يتم الاتفاق عليها مع البنوك؛ مثل المشروعات التي تتمتع بقدرات تصديرية عالية، أو التي توظف عمالاً أكثر، أو الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تحل منتجاتها بديلاً عن الواردات.

١٢. قيام البنك المركزي بتأهيل موظفيه، أو استقطاب موظفين مؤهلين من خارج البنك، وتدريب هذه الكوادر محلياً وخارجياً؛ لمساعدة البنك في تنفيذ ومتابعة السياسات النقدية والائتمانية، وتحقيق رقابة مصرفية فعالة.

١٣. الإسراع بإنشاء السوق المالية؛ من أجل تعبئة المدخرات الوطنية، وكذلك تمويل القطاعات التي لديها عجز في السيولة النقدية، كما أن السوق ستعمل على استقطاب الأموال من الخارج، وعلى وجه الخصوص مدخرات المغتربين اليمنيين؛ وبالتالي سيتمكن البنك المركزي من استخدام الأوراق المالية التي يصدرها في هذه السوق.

١٤. كذلك في حالة وجود سوق مالية سيتم إنشاء صناديق الاستثمار من قبل البنوك، وشركات التأمين، وستعمل هذه الصناديق على ربط المدخرات الوطنية بسوق الأوراق المالية، وتمكين صغار المستثمرين من الاستثمار في الأوراق المالية وغيرها بسهولة ويسر؛ ومن ثم سوف تحل مشكلة التمويل التي يعاني منها رجال الأعمال والمستثمرين المحليين في اليمن .

١٥. العمل من قبل البنك المركزي على تقديم نظام حوافز للبنوك التجارية التي تقدم قروضاً وتسهيلات للمشروعات والشركات التي تعمل في أنشطة تجارية ناجحة، والتي تستوعب عمالة كبيرة، وكذلك أصحاب المشروعات الصغيرة والأصغر، وذلك

من خلال تخفيض نسبة الاحتياطيات القانونية على الودائع للبنوك التي تتجاوب معها، سواء التجارية أو الإسلامية.

١٦. بغرض تحفيز البنوك على منح القروض للقطاع الخاص؛ على البنك المركزي إنشاء صندوق مشترك تجمع فيه الأموال اللازمة له؛ من خلال تحويل نسبة معينة إليه من مجموع الاحتياطيات القانونية للبنوك، وتكون وظيفته الرئيسية تعويض البنوك في حالة تعرضها لعدم السداد من قبل المشروعات المتعثرة، على أن تتخذ إجراءات رقابية صارمة على منح القروض؛ من حيث توفر المعلومات الكاملة عن المنشآت الطالبة للقروض وأنشطتها، ووضع معايير موحدة للأعمال المحاسبية والتدقيق السليم، بحيث يسري على كل المنشآت، من أجل إشاعة جو الثقة لدى البنوك حول الموقف المالي لعملائهم.

١٧. من أجل تحقيق الاستقرار النقدي؛ ينبغي على البنك المركزي استخدام سياسة نقدية انكماشية؛ بهدف تخفيض معدلات التضخم، وتعزيز استقرار سعر الصرف، وينبغي أن يترافق ذلك مع رفع أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية للبنك المركزي (سعر إعادة الخصم، وعملية السوق المفتوحة)؛ وذلك بهدف إيجاد هيكل أسعار فائدة مناسب ومرن ينسجم مع الأوضاع الاقتصادية المحلية، وتطورات أسعار الفائدة العالمية، أي يكون التأثير على أسعار الفائدة بشكل غير مباشر؛ وسيؤدي ذلك إلى تجاوب البنوك مع السياسة التي يتخذها البنك المركزي، فيرفعون أسعار الفائدة حال أراد البنك المركزي رفعها، ويخفضونها طالما أراد البنك المركزي ذلك.

١٨. من أجل تعزيز الاستقرار النقدي والاقتصادي، حيث أن عجز الموازنة يتم تمويله عن طريق أذون الخزانة، وهو مصدر غير تضخمي؛ ينبغي أن يكون معدل النمو السنوي في العرض النقدي متوافق مع معدل النمو الاقتصادي؛ بحيث يتم متابعة ومراقبة مستوى النشاط الاقتصادي من قبل البنك المركزي كل ربع سنة، فإذا كان معدل النمو الاقتصادي المحقق أكبر من معدل النمو المتوقع، يستطيع البنك المركزي تعديل معدل نمو العرض النقدي استجابة لذلك المعدل، ومن ثم سيتمكن البنك المركزي من السيطرة على العرض النقدي، وكذلك السيطرة على معدل التضخم وبالتالي يكون هناك استقرار نسبي في الأسعار، وفي هذه الحالة ستصبح البيئة الاستثمارية ملائمة ومستقرة إلى حد كبير، وستكون عامل جذب للاستثمارات المحلية والأجنبية.

١٩. الإسراع في إصدار الصكوك الإسلامية والتي من شأنها استيعاب حجم كبير من الفوائض النقدية للبنوك الإسلامية خاصة وللمساهمة في تمويل مشروعات الحكومة متوسطة وطويلة الأجل والمضمونة بأصول حقيقية.

الفصل الرابع

الاســـــتـــثمـــار

أولاً: واقع الاستثمار الخاص في اليمن:

يشـير واقـع الاستثمار الخاص في اليمن إلى تواضع حجم استثماراتـه مقارنة بالمستوى الذي تطمح إليـه الحكومة، لاسيما وأن الخطـط الاقتصاديـة المختلفـة سعت إلى تحقيق زيادة كبـيرة في الاستثمـارات الإجمالية للاقتصاد؛ نظراً لتزايـد أهمية الدور الاقتصـادي للقطاع الخاص، ومن ثم توقع زيادة استثماراته في ظـل سياسة الإصلاح الاقتصادي التي تبنتها الدولة في منتصف التسعينيـات مـن القرن الماضي ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي؛ بقصد تشجيع انسياب رؤوس الأموال الأجنبية، وما يرافقها من تقنيات حديثة، وتنشيط الاستثمارات المحلية، باعتبارها من المقومات الأساسية لدفع عجلة النمو الاقتصادي.

وكان مـن ضمـن الأهداف الأساسيـة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، توفـير المناخ المناسب للاستثمار؛ نظـراً لدوره الإيجابي في تحسـين مستويـات الدخول، وتخفيض البطالـة ، ومن ثم يتوقف عليه مستقبل النمو الاقتصـادي؛ إلا أن الدلائل تشير إلى تراجع أهميـة الاستثمـار الخاص من إجمالي الاستثمـار القومي الحقيقي بصـورة ملحوظة؛ نظراً لتواضع معـدلات نموه خلال الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٩ م ، والذي يبينه الجدول رقم (٤)

جدول رقم (٤)

تطور الاستثمار الخاص في اليمن للفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٩ م (مليون ريال)

	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
إجمالي الناتج المحلي الحقيقي	٢٠,٦٧,٧٠١	٢,١٦٣,٥٥١	٢,٢٧٤,٧٣٦	٢,٣٨٠,٢٩٩	٢,٤٩١,٧٧٥	٢٦,٠٤,٠٣٧	٢,٧٢٦,٥٢٩
الاستثمار الخاص	٢٠٩,٢٠٠	٢٢٦,٤٠٠	٢٤١,١٠٠	٢١٦,٦٠٠	٢,٤٩,٢٠٠	٢٥٥,٢٠٠	٢٥٠,٨٠٠
نسبة الاستثمار الخاص للناتج المحلي	١٠,٢	١٠,٥	١٠,٦	٩,٦	١٠	٩,٨	٩,٢
إجمالي الاستثمار	٤٠٥,٣٠٠	٤٣٩,٢٠٠	٤٢٠,٨٠٠	٣٩٠,٤٠٠	٤٢٨,٦٠٠	٤٤٠,١٠٠	٤٢٢,٦٠٠
نسبةالاستثمار الخاص لإجمالي الاستثمار	٤٦,٧	٥١,٥	٥٧,٣	٥٥,٥	٥٨,١	٥٧,٩	٥٩,٣
معدل النمو للاستثمار الخاص	-	٨,٢	٦,٥	-١٠,٢	١٥,١	٢,٤	-١,٧

المصادر: (الجهاز المركزي للإحصاء - كتاب الإحصاء السنوي، ٢٠٠٩م)

(وزارة المالية - إحصائية مالية الحكومة، ٢٠٠٩م)

من خلال الجدول، نلاحظ زيادة حجم الاستثمار الخاص من (٢٠٠ ,٢٠٩) مليون ريال عام ٢٠٠٣ م، ليصل عام ٢٠٠٩ م ، إلى نحو(٨٠٠ ,٢٥٠) مليون ريال.

أمـا بالنسبة لمعدل نمـوه السنوي فقد كان متذبذباً خلال الفترة المذكورة؛ إذ بلغ معـدل النمو السنوي المتوسط (٣٪) فقط، مما يشـير إلى تراجع الأهميـة النسبية للاستثمار الخاص من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي من حوالي (١٠,٥٪) عام ٢٠٠٣م إلى (٩,٢٪) عام ٢٠٠٩ م .

وعلى الجانب الآخر تزايدت الأهمية النسبية للاستثمار الخاص بالنسبة لإجمالي الاستثمار، وذلك من (٤٦,٧٪) عام ٢٠٠٣م، ليصـل عـام ٢٠٠٩ م إلى حوالي(٥٩,٣٪) من إجمالي الاستثمار؛ إلا أنه لم يصـل بعد إلى ما رمت إليه الخطة الخمسية الثالثة ٢٠٠٦-٢٠١٠ م؛ والتـي توقعـت زيـادة الاستثمار الخاص إلى ٦٢٪ من إجمالي الاستثمار، وزيادتـه كذلك إلى حوالي ١٦,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

١ - المشروعات الاستثمارية المسجلة والمنفذة وقيد التنفيذ خلال الفترة ٢٠٠١- ٢٠٠٩م:

تسعـى كل الـدول -بلا استثناء- إلى جـذب الاستثمار الأجنبي المباشر ومـا يرافقه من تقنيات حديثة وخـبرات فنية وتسويقية. واليمـن إحـدى الدول التي تسعى لجـذب الاستثمار الأجنبي المباشر عـن طريق توفير البيئة الاستثماريـة المناسبة، وكذلك من خلال الترويج السياحي.

فقـد بلـغ عدد المشروعـات الاستثمارية المرخصـة والمسجلة لدى الهيئة العامـة للاستثمار خلال الفـترة ٢٠٠١-٢٠٠٩ م حوالي (٣١٧٦) مشروعـاً بتكلفة استثمارية مقدارها (٢٠,٠٢٠,٠٣٢) مليون ريال، وتوفر تلك المشروعات حوالي (١٠٦,٧٦٧) فرصة عمل.

أمـا بالنسبـة للمشروعات المنفذة حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة نفسهـا فقد بلغ عدد المشروعات المنفذة(١,٩٨٧) مشروعـاً، توفر فرص عمل مقدارها (٧٤,٨٥١) فرصة عمل، وبتكلفة استثمارية مقدارها (١٤,٣٦٥,٨٤٩) مليون ريال بحسب بيانات الجدول رقم (٥).

جدول رقم (٥)

المشروعات الاستثمارية المنفذة حسب القطاعات الاقتصادية للفترة (٢٠٠١-٢٠٠٩م)

الفترة	القطاع الصناعي	القطاع الزراعي	القطاع السمكي	القطاع الخدمي	القطاع السياحي	الإجمالي	فرص العمل	رأس المال الاستثماري (مليون ريال)
٢٠٠١	١١٦	٧٧	٩	٣٥	٣٤	٢٧١	٦,٢٠٣	٧,٠٥٩٤
٢٠٠٢	١٢٣	٤٩	١٠	٥٠	٣٦	٢٦٨	١٠,٠٨٢	٢,٣٠٦,٠٩٤
٢٠٠٣	١١٥	٢٥	١	٢٨	٢٥	١٩٤	٦,١٦٤	٩١٧,١١٧
٢٠٠٤	١٠٧	١٦	١	٤٢	٢٧	١٩٣	١١,٥٥٤	٩٢٦,٩٦٩
٢٠٠٥	١١٧	٨	٣	٣٥	٢٩	١٩٦	٨,٠٤٦	١,١٨٨,٨٤٣
٢٠٠٦	١١٥	٢٠	٤	٤٠	٣٦	٢١٥	٦,٤٣٥	١,٣٤١,٠٤٧
٢٠٠٧	١٥٤	٢٨	٦	٤٩	٣٩	٢٧٦	١١,٠٣٦	٢,٣٠٥,١٨٥
٢٠٠٨	١٠٦	٢٢	٢	٦١	٣٨	٢٢٩٩	٩,٥١٨	٢,٥١٨,٧٦٨
٢٠٠٩	٦١	١٩	١	٤١	٢٣	١٤٥	٥,٨١٣	٢١,٥٥,٨٨٦
الإجمالي	١,٠١٤	٢٦٤	٣٧	٣٨١	٢٨٧	١,٩٨٧	٧٤,٨٥١	١٤,٣٦٥,٨٤٩
النسبة	٥١٪	١٣,٣٪	١,٩	١٩,٢	١٤,٤	١٠٠		

المصدر: (الهيئة العامة للاستثمار - مستوى تنفيذ المشروعات الاستثمارية، صنعاء، ٢٠١٠م).

تشير بيانات الجدول (٥) إلى توزيع الاستثمارات المنفذة حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٩م) ، حيث استحوذت المشروعات الصناعية على النسبة الأكبر من تلك المشروعات البالغ عددها (١,٠١٤) مشروعاً، والتي تمثل حوالي (٥١٪) من إجمالي المشروعات خلال تلك الفترة، وهذا راجع إلى أن معظم الاستثمارات الموجهة إلى هذا القطاع - ماعدا قطاعي النفط والغاز - تتجه إلى الصناعات الغذائية؛ نتيجة لارتفاع الأرباح التي تدرها؛ وقصر فترة استرداد رأس مال المشروع، تليه المشروعات الخدمية بنحو(٣٨١) مشروعاً، وبنسبة (١٩,٢٪) ، ثم المشروعات السياحية بحوالي(٢٨٧) مشروعاً؛ وبنسبة (١٤,٤٪) ، وتأتي المشروعات الزراعية في المرتبة قبل الأخيره بحوالي (٢٦٤) مشروعاً وبنسبة (١٣,٣٪) ، وفي المرتبة الأخيرة المشروعات السمكية بنحو(٣٧) مشروعات، ونسبتها (١,٩٪) .

على الرغم من أن قانون الاستثمار ينص على تساوي المنافع والحوافز التي يحصل عليها المستثمرون في كل القطاعات الاقتصادية، إلا أن هناك تفاوتاً كبيراً في توزيع المشروعات بين تلك القطاعات كما تم ذكره، وعلى الرغم -كذلك- من طول سواحل الجمهورية اليمنية الغنية بمواردها إلا أن مشروعات مصائد الأسماك لم تجذب اهتمام المستثمرين، وهذا الأمر يعود إلى عدم التخطيط السليم في الترويج الاستثماري الذي يفترض أن يوجه الاهتمام الأكبر إلى مصائد الأسماك في اليمن .

٢ - الاستثمار الأجنبي المباشر:

علـى الرغم من التوجيهات الحكومية الساعيـة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تعديل قانون الاستثمار عام ١٩٩٧ م؛ بحيـث أصبـح يضم مجموعة من الحوافز، وتحويل دور الهيئة العامة للاستثمار من وكالة تمنح الموافقة على إقامة المشروعات الاستثماريـة إلى دور يغلـب عليه طابـع التسهيلات وترويج الاستثمـار ، إلا أن المستثمرين الأجانـب أو المحليين كانت استجابتهم محـدودة؛ وهذا يشير إلى وجـود معوقات كثيرة ومتنوعة تقف حجر عثرة في طريق البيئـة الاستثمارية الملائمة والمشجعة لجذب الاستثمارات؛ سواء الاستثمارات المحلية أو الأجنبية كما هو موضح في الجدول رقم (٦).

جدول رقم (٦)

تطور الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٩ م(مليون ريال)

	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩
إجمالي الاستثمارات العربية	٥٠,٠٠٢	٢٨٧,١٥٢	٣٦,٤٩٨	١٦,١٣٤	٦٩٨,٨١٤	٨٥,٧٩٥	١٨٤,٥١٤	١,١٩٩,٦٠٤	١,٣٠٤,٤٤٤
نسبة لإجمالي الاستثمار	٪٥,٥	٪١١,٣	٪٢٤,٩	٪١٢,٢	٤٩,١	٢٩	٦,٧	٣٠,٧	٤١,٥
إجمالي الإستثمارات الأجنبية	٦,٤٨٩,٦	١١٠,٤	١٢,٠٥٥	٨٢,٥	٢٤٨,٤	١٣٧٢,٤	٤٥٩٤٩,٧	٤٢٥١,٥	٥٠٩,٥
نسبة لإجمالي الاستثمار	٪٧,١	٪.٤	٪١١,٣	٪٠,٦	٪.٢	٪.٥	٪١٦,٦	٪١,١	٪.٢
إجمالي الإستثمار الأجنبي المباشر	١١٤,٨٩٨	٢٨٨,٢٥٦	٣٨,٥٥٣	١٦,٢١٦٥	٧٠١,٢٩٨	٨٧١,٦٧٤	٦٤٤,٠١١	١,٢٣٨,٥٥٥	١,٣٠٩,٥٣٨
نسبة لإجمالي الإستثمار	٪١٢,٦	٪١١,٤	٪٣٦,٢	٪١٢,٢	٪٤٩,٣	٪٢٩,٥	٪٢٣,٣	٣١,٨	٪٤١,٧
إجمالي الإستثمار المحلي المباشر	٧٩٥,٦٨٨	٢,٢٤٢,١٣٦	٦٧٩,٥٩٦	١,١٦٤,٣٦٧	٧٢١,٩٩٢	٢٠٧,٩٣٠	٢,١٢٨,٩٦٣	٢,٦٥٥,٨٠٥	١,٨٣٦,٣٥٤
نسبة لإجمالي الإستثمار	٨٧,٤	٨٨,٦	٦٣,٨	٨٧,٨	٥٠,٧	٧٠,٥	٧٦,٧	٦٨,٢	٥٨,٣

المصدر : (الهيئة العامة للاستثمار - مستوى تنفيذ المشروعات الاستثمارية، صنعاء ٢٠١٠م) .

تشير بيانات الجدول (٦) إلى تواضع حجم الاستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية، بالإضافة إلى تذبذبها خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٩م).

ففـي عـام ٢٠٠١ لم يتجـاوز إجمـالي الاستثمـار الأجنبـي المباشر مبلـغ (١١٤,٩) مليون ريـال، ولكنـه في السنة التاليـة وصل إلى نحـو(٢٨٨,٣) مليـون ريال، وفي عام ٢٠٠٣ انخفض إجمالي الاستثمار بأكثر من (١٥٠٪) من السنة السابقة لها. أما في بقية الفترة كان هناك تذبذبٌ بين أرتفاع وإنخفاض في حجم الاستثمارات الإجمالية إلى أن وصل في عام ٢٠٠٩ إلى نحو(١,٤٠٠) مليار ريال.

كما تشير بيانات الجدول أيضاً، إلى تواضع وتدني حجم الاستثمارات الأجنبية، المباشرة مقارنة بحجم الاستثمارات المحلية، إذ بلغت نسبة الاستثمارات الأجنبية (العربية +غير عربية) خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٩م في المتوسط حوالي (٢٧,٥٪) فقط من جملة الاستثمارات، في حين مثلت الاستثمارات المحلية (٧٢,٥٪) من إجمالي الاستثمارات خلال تلك الفترة.

واللافت للنظر أن الاستثمارات الأجنبية (غير العربية) مثلت نسبتها خلال تلك الفترة إلى إجمالي الاستثمار في المتوسط حوالي (٤,١٪) فقط، مما يعني أن الاستثمارات الأجنبية في اليمن متواضعة جداً بل وهامشية، وهذا ناتج بطبيعة الحال عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي عكست نفسها على المناخ الاستثماري، وعلى بيئة الأعمال في اليمن والتي تقف أمامها مجموعة من المعوقات الحقيقية التي لم تجد لها الدولة الحلول إلى وقتنا الحالي، والتي تعد عقبة كؤوداً تقف أمام المستثمرين؛ ومنها على سبيل المثال لا الحصر، النقص في البنية التحتية من طرق ومواصلات وكهرباء واتصالات، ومياه ومجاري، وعدم توافر الأراضي أو كثرة مشاكلها، وتحيز الضرائب والرسوم الجمركية لصالح السلع والمنتجات تامة الصنع، وكذا مدخلات الإنتاج المصنعة داخلياً.

ثانيا: مشكلات ومعوقات البيئة الاستثمارية في اليمن:

احتلت اليمن في تقرير بيئة الأعمال لعام ٢٠٠٩م، مركزاً متقدماً نسبياً مقارنة بما كان عليه الحال في العام ٢٠٠٨م، حيث أصبحت تحتل المركز (٩٨) في الترتيب العام بدلاً من المركز (١٢٣) ، ويأتي هذا التقدم في الترتيب نتيجة لإجراء إصلاحات في تبسيط الإجراءات عند بدء النشاط التجاري.

ولكن ذلك لا يعني أن هناك تحسناً في بيئة الأعمال ستؤدي إلى جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وكذلك المحلية، لاسيما وأن المؤشرات الأكثر أهمية، والتي تؤثر على بيئة الأعمال بشكل كبير ومؤثر- لا يزال ترتيب اليمن فيها متأخر اً جداً، وهذا يعود إلى مجموعة من المشكلات والمعوقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛ لعل أبرزها:

١. تدني مستويات الدخول في الوظائف العامة؛ مما أسهم في وجود قدر كبير من الفساد في الجهاز الحكومي وبالأخص في الجهات المرتبطة ببيئة الأعمال.
٢. التداخل والتضارب في بعض القوانين؛ مما أوجد نوعاً من التضارب في الاختصاصات بين الجهات المختلفة.
٣. عدم رغبة الجهاز المصرفي في توفير التمويل الذي تتطلبه المشروعات الاستثمارية الكبيرة، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالتمويل متوسط وطويل الأجل.
٤. ضعف النظام القضائي وطول إجراءاته، الأمر الذي يضعف من الحافز لمزيد من الإقراض من البنوك التجارية.
٥. انتهاج مبدأ المساومة بين المحصلين والمكلفين على حساب الضريبة المستحقة؛ الأمر الذي يزيد من الوقت اللازم للتخليص الضريبي، وهذا يمثل عنصر تكلفة إضافية على أصحاب الأعمال.
٦. استمرار السياسات الاقتصادية الكلية الانكماشية وتضاربها؛ الأمر الذي أسهم في الحد من فعالية إجراءات التحرير والمنافسة للاقتصاد الوطني.
٧. ضعف البيئة الاستثمارية والمناخ الملائم لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية والمتمثل في عدم توفير المعلومات والدراسات الكافية عن الفرص الاستثمارية التي يتوقع المستثمرون توافرها، وكذلك ضعف الترويج والتسويق للفرص الاستثمارية، والمزايا

المتاحة للمستثمر، بالإضافة إلى تدني خدمات البيئة التحتية في مواقع الاستثمار المختلفة، وفي المناطق الصناعية أيضاً.

٨. يشهد نشاط القطاع الخاص وجود حواجز كبيرة تقف عائقاً أمام تحقيق زيادة في القيمة المضافة، ذلك أن معظم المشروعات إما صغيرة أو كبيرة جداً، أما المنشآت المتوسطة فأعدادها متواضعة، وبالتالي تستطيع المنشآت الكبيرة النفاذ إلى الأسواق بسهولة، وحل المشكلات التي تعترضها من حيث القدرة على توفير خدمات النقل والتوزيع والتدريب وتوفير الطاقة الكهربائية، بخلاف المنشآت الصغيرة والأصغر التي تحول العقبات الإدارية دون نفاذها إلى الأسواق، أو أن الوصول يكون مكلفاً جداً؛ مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الإنتاج؛ وبالتالي إنخفاض الأرباح.

٩. ارتفاع كلفة التمويل و تكاليف المعاملات بالنسبة للمشروعات الصغيرة والأصغر؛ نظراً لضعف كفاءة آليات تطبيق العقود وتنفيذها بقوة القانون، بالإضافة إلى صعوبة حل النزاعات التجارية؛ الأمر الذي يخلق بيئة يسود فيها غياب الاطمئنان القانوني.

١٠. يمثل الفساد العقبة الكبرى في بيئة الأعمال في اليمن؛ باعتبارها أكبر عائق يقف في طريق التوسع المربح للمنشآت، بالإضافة إلى العوائق الأخرى المؤسسية والإدارية والخاصة بالضرائب، والإغراق وصعوبة حل المنازعات التجارية، وغياب الاطمئنان فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية الكلية.

١١. تواجه منشآت القطاع الخاص إجراءات تنظيمية وإدارية معقدة عند تأسيس نشاط كبير أو التوسع في نشاط موجود بالفعل؛ وقد تؤدي تلك التعقيدات إلى انسحاب المستثمر في نصف المرحلة، أو التخلي عن القيام بتجديد الرخص السنوية، بالإضافة إلى تعدد الجهات وتضارب اختصاصاتها؛ فالجهة التي تصدر الرخصة لا تتولى تسهيل عملية الاستثمار؛ وهذا بدوره يشكل عائقاً أمام الاستثمار في بيئة الأعمال اليمنية.

١٢. تواجه المنشآت الصغيرة مشكلات متعلقة بالبنية التحتية؛ مثل توافر خدمة الكهرباء، وكذلك صعوبة الحصول على الأراضي بسهولة لتأسيس أي نشاط؛ مما يضطر أصحاب تلك المنشآت لدفع مبالغ كبيرة غير رسمية كرشاوى من أجل القيام بتأسيس أنشطتهم.

١٣. تواجه منشآت القطاع الخاص أيضاً مشكلات جراء ضعف خدمات البنية التحتية؛ كالكهرباء؛ والنقل؛ حيث إن هناك مناطق ليست مرتبطة بالشبكة الموحدة، وكذلك الانقطاعات المستمرة. بالإضافة إلى أن عدم اكتمال الموانئ والمطارات يؤثر على قدرة المصنعين بتصدير منتجاتهم، ناهيك عن هيمنة محتكرين من القطاع الخاص على قطاع عربات النقل (نظام الفرزة)؛ مما يتسبب في ارتفاع التكاليف للنقل؛ نظراً لتطبيق أسعار مثبتة من قبل أصحاب الفرزة، ووضع حواجز وعراقيل أمام منشآت القطاع الخاص؛ لمنعها من الدخول إلى السوق.

١٤. إن مؤشرات الاقتصاد الكلي الأقل استقرارا في اليمن؛ مثل عدم استقرار معدلات التضخم، وعدم ثبات الإيرادات العامة للدولة؛ الناجمة عن التقلبات في أسعار النفط، وتقلبات أسعار الصرف تلك المؤشرات تنبىء عن عدم استقرار اقتصادي، مما ينعكس بدوره على القطاع الخاص، فيجعله يتوخى الحذر، ويؤجل استثماراته الرأسمالية الطويلة الأجل، ويتحول إلى مزاولة أنشطة قصيرة الأجل وقليلة المخاطر، على حساب استثمارات ذات إنتاجية أفضل في حال وجود استقرار اقتصادي.

١٥. ينظر المستثمرون الأجانب إلى النظام الضريبي اليمني بأنه معقد جداً ويتسم بالفساد، ذلك أن موظفي وبعض مسؤولي الضرائب وموظفيها يقومون بزيارات كثيرة إلى مكاتب المنشآت لتحصيل الضريبة المستحقة نفسها، ويبقى أمام المستثمر إما تكرار الدفع للضريبة نفسها، أو دفع رشوة لمحصلي الضرائب، وهذه من العقبات الكبيرة التي تقف في وجه المستثمر الأجنبي والمحلي.

١٦. تعد مشكلة النزاع على الأراضي من المشاكل المعقدة التي تواجه المستثمرين في القطاع الخاص؛ ذلك أن النظام الخاص بتسجيل الأراضي واثبات ملكيتها غير فعال بشكل كبير، وغامض أيضاً، بالإضافة إلى البطء والتطويل في إجراءات التقاضي، وبالتالي يعد حل النزاعات من هذا النوع مكلفاً جداً، ويتطلب فترة زمنية طويلة لحل قضايا المزاعم بملكية الأراضي، وهذا عائق كبير جداً يعترض بيئة الأعمال والقطاع الخاص في اليمن.

١٧. يعاني المستثمرون من غياب الأمن في بعض المناطق، حيث شكلت حوادث خطف الأجانب؛ وفرض الإتاوات من قبل المتنفذين عائقاً كبيراً يحد من انسياب الاستثمار الأجنبي المباشر لليمن.

١٨. هناك معوقات تعود إلى المستثمرين أنفسهم؛ والمتمثلة في غياب الابتكار لأفكار ومشروعات استثمارية جديدة في اليمن، حيث تكون غالباً فكرة المشروع مرتبطة بنشاط تجاري يقوم به مؤسس المشروع، وتكرر معظم المشروعات القائمة على أشكال نمطية، بالإضافة إلى إهمال مرحلة الدراسات الأولية ودراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع، والتي تعد من المتطلبات المهمة للمشروع الاستثماري.

ثالثاً: رؤية مستقبلية لتوفير بيئة استثمارية مناسبة للقطاع الخاص:

١. قيام الحكومة اليمنية بجهد أكبر ومتواصل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وإشراك القطاع الخاص في مراجعة وتنظيم السياسات الاقتصادية، والبرامج الحكومية، وتقديم توصيات للنظر فيها من قبل الجهات الحكومية ذات العلاقة؛ حتى يتمكن القطاع الخاص (المستثمرون المحليون + الأجانب) من القيام بالتخطيط لمستقبلهم؛ من حيث كمية الإنتاج لمشروعاتهم؛ ومستويات استثماراتهم عندما تكون الأسعار مستقرة.

٢. إشراك القطاع الخاص في تقديم رؤية فيما يتعلق بالمشاكل القانونية والعوائق الإدارية التي تقف أمام المستثمرين في القطاع الخاص؛ والخروج بنتائج تعمل على إصلاح البيئة الاستثمارية في اليمن.

٣. من أجل التصدي لقضايا الرشوة والفساد في الجهاز الضريبي؛ على الحكومة القيام بإصلاحات ووضع إجراءات محاسبية على الموظفين المشرفين على نشاطات القطاع الخاص، وتوصيف أدوارهم وواجباتهم بدقة، ووضع آليات لمحاسبتهم في حال مخالفتهم، والعمل على رفع رواتبهم؛ من أجل تخفيض اللجوء إلى الفساد والرشوة.

٤. من أجل الإسراع بعملية المقاضاة، وتبسيط إجراءات التقاضي؛ على الحكومة بالتعاون مع القطاع الخاص والمانحين- تأسيس محكمة تجارية متخصصة تكون تابعة لأي محكمة، بحيث يتم اختيار القضاة بعناية تامة، على أن تمنح هذه المحكمة صلاحية البت في قضايا تتعلق بحد معين من المبالغ المالية، بشرط أن يكون هيكل الرسوم لهذه المحكمة أعلى من القسم العام للمحكمة العليا التي تتبعها، وأن تكون قرارات هذه المحكمة غير قابلة للطعن؛ من أجل أن تنظر هذه المحكمة في القضايا المهمة والمستعجلة فقط.

٥. نحو تطوير نشاط القطاع الخاص فيما يتعلق ببدء نشاط منشأة؛ على الحكومة القيام بإسناد كل ما يتعلق بالحصول على معلومات، والحصول على تراخيص وتصريحات لتأسيس أي نشاط في اليمن أو توسيعه، إلى الهيئة العامة للاستثمار؛ وهذا سيساعد على جذب المزيد من الاستثمار.

٦. من أجل حل مشكلة تكاليف النقل، والحصول على الخدمة بأسعار تنافسية؛ على الحكومة القيام بإنشاء هيئة متخصصة للنقل البري؛ تتولى مسؤولية التراخيص لعربات النقل، ووضع تعريفات للنقل؛ وتنظيم قطاع النقل البري بشكل كامل؛

لمزاولة نشاطه على أسس قانونية لضمان المساواة للقطاع الخاص في كل أرجاء اليمن.

٧. يعد قطاع الأسماك من القطاعات الواعدة التي تبشر بالخير؛ باعتباره من البدائل الاستراتيجية للموارد الناضبة، نظراً لطول سواحل اليمن، التي تصل إلى (٢٧٠٠) كيلو متر، وتنوع مصائد الأسماك؛ لذلك على الدولة تشجيع هذا القطاع، ووضع الخطط الاستراتيجية الخاصة بالترويج، وكيفية استغلال ثرواته عن طريق الاستثمار الأجنبي، أو المشروعات المشتركة، والتي من شأنها تشجيع المستثمرين اليمنيين على الاستثمار في مرافق التخزين، والتعبئة والتغليف، والتسويق، وخدمات المراكب.

٨. على الحكومة الإسراع بإقامة المناطق الصناعية؛ باعتبارها أداة جذب للاستثمارات في القطاع الخاص سواء المحلي أو الأجنبي، من أجل تجنب الخلافات المنتشرة حول الأراضي، وتوفير الخدمات العامة بتكلفة تنافسية، ويمكن أن يدير هذه المناطق القطاع الخاص؛ ولكن بعد قيام الدولة بتوفير البنية التحتية الضرورية.

٩. إن تطوير البنية التحتية اللازمة للاستثمار -تحتاج إلى موارد قد تفوق الموارد المالية للحكومة؛ لذلك هناك فرصة متاحة لاستثمار القطاع الخاص وفقاً لنظام (BOT)، وهذا النظام يساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية؛ نظراً لبساطته، ويستخدم على نطاق واسع في مشروعات البنية التحتية؛ مثل الطرق، والجسور، والأنفاق، والموانئ، والمطارات، ومحطات الكهرباء، والمياه.

١٠. العمل من قبل الحكومة على توطيد العلاقات الاقتصادية والسياسية مع دول مجلس التعاون الخليجي؛ من أجل تسهيل عملية التبادل التجاري، وكذلك جذب المزيد من الاستثمارات.

١١. على الحكومة العمل جاهدة من أجل تحسين وتحديث مناخ الاستثمار في اليمن؛ وذلك من خلال تحسين وتعزيز خدمات البنية التحتية؛ كتوسيع شبكة الطرق في المناطق الريفية، وتوسيع نطاق كهرباء الريف، وتحسين الأداء التشغيلي لقطاع الكهرباء، والعمل على إيجاد وتنمية مصادر بديلة للطاقة؛ كالغاز الطبيعي، والطاقة الشمسية، والرياح.

١٢. العمل من قبل الحكومة على تنمية الخدمات الحضرية؛ لتعزيز القدرة على المنافسة في المدن الكبرى؛ مثل مدن صنعاء - عدن - الحديدة،...، وتعزيز فرص الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص من خلال استكشاف فرص للشراكة، خاصة في مجالي الطاقة الكهربائية، والموانئ.

١٣. الاهتمام بالتعليم التقني والمهني، وتدريب الملتحقين بهما وتأهيلهم للعمل في الشركات الصناعية، والمشروعات الأخرى، التي تحتاج إلى عمالة ماهرة ومدربة.

١٤. تعزيز إمكانيات النمو الاقتصادي؛ لأنه حتماً يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي؛ والذي بدوره سيؤدي إلى تدفق الاستثمار، سواءً المحلي أو الأجنبي، وفي هذا الجانب ينبغي التركيز على موردين مهمين جداً؛ لأنهما متجددين، ويمكن أن يكونا البديل المناسب والأمثل للموارد الناضبة؛ وهذان المورد ان هما، السياحة، ومصائد الأسماك، بالإضافة إلى تطوير الموانئ والمناطق الحرة؛ وهذا سوف يعزز النمو الاقتصادي إذا أحسن استغلال تلك الموارد.

١٥. يتسم النظام القضائي في اليمن بتخلف المحاكم، وطول فترة التقاضي، وعدم تنفيذ الأحكام الصادرة؛ لذلك يتطلب الأمر إصلاح النظام القضائي من حيث؛ تحديث المحاكم ومؤسسات القضاء، وكذلك الاختيار الجيد للقضاة، وفق شروط عامة تكون فيها الفرص متكافئة للمتفوقين من الكليات المتخصصة، وتدريبهم وإكسابهم المهارات القضائية واللغوية، وتدرجهم في عملهم، وحتى وصولهم إلى السلك القضائي. كما يتم عمل دورات تدريبية للقضاة الحاليين؛ لرفع مستوى مهاراتهم، على أن يتم تحسين أجورهم، وتقييمهم بشكل دوري؛ لمعرفة مدى مستوى مهاراتهم القضائية.

١٦. تطويـر المؤسسات الخاصـة بالاستثمار؛ من أجل القيـام بالتعريف بفرص الاستثمار المتاحـة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، والترويج لها من قبل الهيئة العامة للاستثمار ، وعمل حملات إعلامية، وإقامة معارض في الخارج؛ تعطي صورة واقعيـة عن البيئة الاستثمارية في اليمن، علـى أن يتم تخصيص أراضي ومناطق للاستثمار وتأمينها من السطو من قبل بعض المتنفذين؛ وهذا سيكون عامل جذب للاستثمارات المحلية والخارجية.

١٧. توفير قاعدة بيانات عن الاقتصاد اليمني التي يحتاجها المستثمر، بغض النظر عن جنسيته، على أن تكون المعلومات موثقة ومحدثة بشكل دوري، بحيث تحتوي المعلومات على قدر من الملخصات لبعض القوانين التي تتصل بنشاطات المستثمرين؛ مثل قانون الضرائب، والجمارك، والعمل.

١٨. تعزيـز الاستقرار السياسي والاقتصـادي؛ باعتبارهما من أهم العوامل المؤثرة على بيئـة الأعمال وعلى جذب الاستثمار المحلي والأجنبي، ذلك أن استجابة المستثمرين المحليين أو الأجانب لكل العناصر المحفزة للاستثمار ضعيفة؛ طالما كانت البيئة الاقتصادية والسياسية غير مستقرة؛ لذلك يتطلب الأمر إصلاح السياسات المالية والنقدية وغيرها من السياسات؛ بغية تحقيق الاستقرار النقدي والاقتصادي؛ من أجل استقرار الأسعار، وكذلك استقرار سعر صرف العملة الوطنية.

الفصل الخامس

التجارة الخارجية، الأداء التصديري للسلع غير النفطية
(الواقع، والعوائق، والحلول المقترحة)

مقدمة:

تلعب التجارة الخارجية دوراً أساسياً ومحورياً في زيادة النشاط الاقتصادي، ومن ثم الإسهام في إحداث تغييرات إيجابية في التنمية عموماً، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي خصوصاً.

وهناك علاقة وثيقة بين زيادة الصادرات وزيادة معدلات النموالاقتصادي ؛ فزيادة الصادرات لن تأتي دون حدوث زيادة في الاستثمارات، سواءٌ المحلية أم الخارجية، وهذا يعني زيادة النشاط الاقتصادي؛ وبالتالي تحقيق معدلات نمو اقتصادية موجبة ومستدامة.

لقد اكتسبت اليمن شهرة كبيرة خلال العصور القديمة، واحتلت مكانة متميزة في التجارة العالمية؛ فالموقع الجغرافي المطل على كل من البحر العربي والبحر الأحمر-جعل من اليمن حلقة وصل مهمة في خط سير الملاحة الذي يربط دول العالم المختلفة، سواء في قارتي آسيا وأفريقيا أم في قارة أوروبا.

كما أن اليمن اشتهرت قديماً بتصدير السلع المنتجة محلياً،كالبن، البخور، اللبان، وغيرها من السلع، والتي أكسبتها شهرة عالمية.

أولاً: التجارة الخارجية اليمنية وأداء الصادرات السلعية:

تشكل التجارة الخارجية لليمن في الوقت الحاضر جزءً مهماً في النشاط الاقتصادي؛ حيث تمثل حوالي ١٥٪ من الناتج القومي الإجمالي لليمن، وتتّبع اليمن سياسة تجارية ترتكز على حرية التجارة؛ سعياً منها للإيفاء بمتطلبات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وإن كانت هذه السياسة تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات.

ومن خلال استقراء وتحليل ميزان المدفوعات اليمني، يتضح لنا أن حوالي ٩٠٪ فأكثر من قيمة صادرات اليمن هي صادرات نفطية، بينما تمثل قيمة الصادرات الأخرى (بما فيها إعادة الصادرات) حوالي ١٠٪ فأقل، وهناك ضعف في قاعدة الصادرات غير النفطية، وتتكون من عدد محدود من المنتجات، يأتي في مقدمتها (البن، والسمك) التي تشكل غالبية الصادرات غير النفطية، وعلى الرغم من ذلك فالقيمة المضافة لصادرات السمك تعد متدنية مقارنة بالدول الأخرى المصدرة للأسماك، كما أن الصادرات من المنتجات الصناعية مازال محدوداً مقارنة بدول أخرى تقع ضمن الدول الأقل دخلاً، وتتشابه في ظروفها مع اليمن، والجدول الآتي يوضح لنا الميزان التجاري لليمن للفترة من ٢٠٠٠ – ٢٠٠٩م.

جدول رقم (٧)

الميزان التجاري اليمني للفترة من ٢٠٠٠ - ٢٠٠٩ م بمليارات الريالات

السنة	الواردات	الصادرات	إعادة الصادرات	الميزان التجاري
٢٠٠٠	٣٧٥,٨	٣٥١,٦	٤٥,٧	٢٨٣,٨
٢٠٠١	٤١٥,٩	٣١٦,٩	٤٧,٤	١٥٣,١
٢٠٠٢	٥٢٣,٠	٥٢١,٦	٤٥,٢	٧٢,٩
٢٠٠٣	٦٧٤,١	٥٤٠,٧	٢٥,٤	١٠,٨
٢٠٠٤	٧٣٦,٥	٦٥٩,٥	٢١,٨	١٧,١
٢٠٠٥	١٠٢٩,٩	٧٣١,٨	٣٣,٩	٤٤,٧
٢٠٠٦	١١٩٦,٨	١٠٤٠,٧	٤٥,٣	١١٩,٤
٢٠٠٧	١٦٩٣,٩	١٢٧٠,٩	٤١,٩	-٤٣٧,٥
٢٠٠٨	٢٠٨٧,٩	١٤٣٨,٣	٨٠,٨	-٥٦٨,٧
٢٠٠٩	١٨٦١,٧	١٢٢٥,٨	٤٤,٣	-٥٩١,٥

المصدر: كتاب الإحصاء السنوي لعام ٢٠٠٩م، جدول رقم (٧)

كما هو ملاحظ فإن الميزان التجاري حقق فائضاً خلال السنوات من عام ٢٠٠٠م، وحتى عام ٢٠٠٦ م، إلا أن الأعوام ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩ م، حقق فيها عجزاً كبيراً؛ نتيجة لانخفاض عوائد النفط، وهذا يبين لنا الخلل الذي يحدثه الاعتماد على سلعة أولية على قمة الصادرات تستحوذ على أكثر من ٨٦٪ (كمتوسط للفترة ٢٠٠٦م ـ ٢٠٠٩م) من عائدات البلاد من النقد الأجنبي.

والجدولان رقمي (٨، ٩) يبينان لنا واردات وصادرات اليمن حسب طبيعة المواد.

جدول رقم (٨)

نسب كمية وقيمة الواردات حسب طبيعة المواد للفترة من ٢٠٠٦ - ٢٠٠٩م

السنة / طبيعة المادة	٢٠٠٦		٢٠٠٧		٢٠٠٨		٢٠٠٩	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
خام	٪٢٦,٢٦	٪١١,٤٧	٪٢٣,٦٣	٪١١,٩٠	٪٢١,٩١	٪١٢,٦٨	٪٢٦,٨	٪١٢,٤
نصف مصنعة	٪٣٧,٤٢	٪٢٨,٣٨	٪٣٩,١	٪٢٥,٩٥	٪٣١,٦	٪٢٠,٩٤	٪٢٩,٥	٪٢٤,٨
مصنعة	٪٣٦,٣٢	٪٦٠,١٥	٪٣٧,٣٦	٪٦٢,١٥	٪٤٧,٣	٪٦٦,٣٨	٪٤٣,٧	٪٦٢,٨
الإجمالي	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

المصدر: كتب الإحصاء السنوي، للجهاز المركزي للإحصاء للأعوام: ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩م

جدول رقم (٩)

نسب كمية وقيمة الصادرات حسب طبيعة المواد للفترة من ٢٠٠٦ – ٢٠٠٩م

السنة / طبيعة المادة	٢٠٠٦		٢٠٠٧		٢٠٠٨		٢٠٠٩	
	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة	كمية	قيمة
خام	٪٩٠,٢٣	٪٨٩,٥١	٪٨٦,٠	٪٨٤,٦٣	٪٨٣,٧٩	٪٨٤,٩	٪٨٨,١	٪٨٧,٣
نصف مصنعة	٪١,٩	٪١,٧٦	٪٢,١٣	٪٣,٠٩	٪٢,٥٧	٪٢,٣٣	٪١,٩	٪١,٥
مصنعة	٪٧,٨٧	٪٨,٧٣	٪١١,٨٧	٪١٢,٢٩	٪١٣,٦٥	٪١٢,٧٧	٪١٠	٪١١,٢
الإجمالي	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠	٪١٠٠

المصدر: كتب الإحصاء السنوي، للجهاز المركزي للأحصاء للأعوام ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩ م

نلاحظ من الجدولين السابقين أن صادرات اليمن من المواد الخام تستحوذ على حوالي ٨٧٪ من كمية وقيمة الصادرات، بينما تأتي قيمة المواد المصنعة على رأس قائمة الواردات.

جدير بالذكر أن اليمن يحتل مرتبة متدنية في الاقتصاد العالمي؛ يتضح ذلك من حجم النشاط الاقتصادي وأيضاً تبادله مع العالم الخارجي.

فهناك علاقة واضحة بين التجارة الخارجية لليمن وسمات الاقتصاد الأساسية، فالتأثير الدولي والإقليمي واضح وجلي على علاقات اليمن التجارية مع العالم الخارجي، فمن خلال بيانات التجارة الخارجية، يتضح التركز الجغرافي للتجارة الخارجية لليمن مع أهم عشرين دولة مستوردة للصادرات اليمنية، والتي تستحوذ على أكثر من ٩٨٪ من صادرات اليمن، وتأتي الدول الآسيوية في مقدمة تلك الدول، وتتصدر الصين قائمة الدول العشرين بنسب بلغت ٢١,٥٢٪، ٣٣,٨٪ لعامي ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ م على التوالي، ثم تايلاند والهند بنسب ٢٠,٢٪، و٢٥,١١٪، و١٦,٦٪، و٨,٣٤٪ على التوالي، وإجمالاً فإن الدول الآسيوية استحوذت على حوالي ٦٩,٧٦٪، و٧٥و٧٦٪ من صادرات اليمن لعامي ٢٠٠٧– ٢٠٠٨م.

أما العام ٢٠٠٩، وبناءً على بيانات الجدول رقم (٩) في كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠٩م ، فعلى الرغم من ترتيب بياناته لأهم عشرين دولة مستوردة من اليمن، إلا أن هذه البيانات تحتاج إلى إعادة نظر من قبل القائمين على إعدادها؛ فلا يعقل أن تستحوذ أهم عشرين دولة مستوردة من اليمن على ٢,٦٢٪ من صادرات اليمن وبقية العالم على ٩٧,٣٨٪ دون أن يكون هناك خطأ في هذه البيانات؛ وبالتالي فإننا نتحفظ على هذه البيانات، ولن نشير إليها، أو نبني عليها أي تحليل.

وتأتي الدول العربية (خاصة دول مجلس التعاون الخليجي) في المرتبة الثانية، بنسب بلغت ١١,٦٣٪ و١٤,٢٣٪ على التوالي، وتتصدر دولة الإمارات العربية المتحدة قائمة الدول العربية، بنسب بلغت ٦,٠٩٪ و٧,٨٩٪.

أما إعادة الصادرات والتي تمثل حوالي ٣٪ و٥٪ و٣,٥٪ من إجمالي الصادرات للأعوام ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ و٢٠٠٩م، فتستحوذ دولة الإمارات العربية المتحدة على ٥٠,١٣٪ و٣٨,٨٦٪ و٣٣,٧٪ منها، تأتي بعدها المملكة العربية السعودية، بنسب بلغت ١٧,٨١٪ و١٥,٨٩٪ و١٣,٦٪ ، وبشكل عام تستحوذ الدول العربية على ٧٠,٩٥٪ و٦٣,٥١٪ و٥٩,٧٥٪ من قيمة إعادة الصادرات وتأتي في المرتبة الثانية مجموعة الدول الآسيوية.

كذلك الحال بالنسبة للواردات؛ فأهم عشرين دولة مصدرة لليمن تستحوذ على ٢٧ , ٨٢٪ و٧٣ , ٨٤٪ و١١ , ٨٣٪ من قيمة الواردات اليمنية للأعوام ٢٠٠٧و٢٠٠٨و٢٠٠٩م.

وعلى الرغم من تدني الصادرات غير النفطية؛ فإنها تشتمل أيضاً على صادرات مواد أولية (خام)، ومصنعة، ونصف مصنعة. ولكـي نستوضـح- أكثر-الدور الذي تلعبه الصادرات اليمنية غير النفطية، فلا بد من معرفة حجم هذه الصادرات، وما تمثله في هيكل الاقتصاد اليمني، سواء من حيث نسبتها إلى كل من الناتج المحلي الإجمالي، أو الناتج القومي الإجمالي، وكذا نسبتها إلى الصـادرات.، والجدول رقم (١٠) يبـين لنا هذه النسب، والتي توضح تدني حجم الصادرات غير النفطية، وضآلة مساهمتها في المكونات الاقتصادية المذكورة.

جدول رقم (١٠)

نسبة الصادرات غير النفطية إلى كل من الناتج المحلي الإجمالي، والناتج القومي الإجمالي، وإجمالي الصادرات للأعوام من ٢٠٠٦ – ٢٠٠٩م

السنة	نسبة الصادرات غير ا النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الصادرات غير النفطية إلى الناتج القومي الإجمالي	نسبة الصادرات غير النفطية إلى إجمالي الصادرات
٢٠٠٦	٢,٦٤٪	٢,٨١٪	٨,٣٠٪
٢٠٠٧	١,٠٤٪	١,١١٪	٣,٩٠٪
٢٠٠٨	٣,٦٢٪	٣,٤٢٪	١٢,١١٪
٢٠٠٩	٣,٣٤٪	٣,٤٧٪	١٦,٥٥٪

حسبت النسب استناداً إلى كتب الإحصاء السنوي، للجهاز المركزي للأحصاء للأعوام ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، ٢٠٠٩م

نلاحـظ من خـلال الجدول أن متوسط نسبـة مساهمة الصادرات غـير النفطية في تكوين الناتج المحلـي الإجمالي بلغت حوالي ٢,٦٦٪، للسنـوات ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٩م، في حـين بلغ متوسط هذه النسبة ٢,٧٪ كنسبـة من الناتج القومي الإجمالي، وحوالي ١٠,٢٪ كنسبة من إجمالي الصادرات.

ونظـراً لأهميـة الصـادرات في مكون الناتج القومي الإجمالي، والـدور الذي يمكن أن تلعبه في تحفيـز النشاط الاقتصادي، ومن ثـم معدلات نمو الناتج المحلـي الإجمالي، واستناداً لتحليل وضـع الأداء للصادرات اليمنية والذي يوضـح -وبجلاء -ضعف أداء الصادرات غير النفطية، التي لا تتوافق مع موارد اليمن، فلا بد من معرفة العوائق التي تحول دون تطور مستوى الأداء.

ثانياً: العوائق

هناك العديد من العوائق التي تقف حائلاً دون تطور ونمو الصادرات اليمنية غير النفطية؛ هذه العوائق إما داخلية، أو خارجية، منها ما هو متصل بجانب العرض، ومنها ما يتعلق بجانب الطلب، بالإضافة إلى العوائق المؤسسية.

ولعل العائق الرئيس والمهم الذي يشكل عقبة أمام استمرار تطور ونمو الصادرات السلعية غير النفطية بشكل عام-يكمن في تلك الاختـلالات الكامنـة في بنية الاقتصـاد اليمني، حيث لا توجد ثقافة التصدير لدى راسمـي السياسات الحكومية إما بسبب عدم وضوح الرؤية، أولغياب استراتيجية وطنية للتوجه نحو التصدير.

ويمكن حصر معوقات نمو الصادرات السلعية غير النفطية في الآتي:

١ - ضعف واختلال البنيان الهيكلي للاقتصاد اليمني:

يمكننا من خلال تتبع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد اليمني أن نستشف- وبجلاء- تدني هذا المعدل بشكل عام، وأن نتبين ضعف أداء القطاعات المكونة لهذا الناتج (باستثناء قطاع النفط والغاز)، وتباين أدائها؛ الأمر الذي يعني ضعف القاعدة الإنتاجية في الاقتصاد اليمني، وهذا يدل على أن هناك خللاً هيكلياً كامناً، خاصة في قطاعي الزراعة، والصناعات التحويلية، اللذان يعدان من أهم القطاعات المحركة لعجلة التنمية الاقتصادية، وتنمية الصادرات، وكذا استيعاب العمالة.

٢ - معوقات تتعلق بجانب العرض :

أ- من داخل المنشأة :

ضعف القدرة التنافسية لغالبية المنشآت اليمنية؛ وذلك بسبب:

١. انخفاض جودة المنتج.
٢. ارتفاع تكاليف الإنتاج؛ مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات المحلية.
٣. افتقار المُصنِّع المنتج اليمني إلى الخبرة الكافية التي تمكنه من الوصول إلى الأسواق الخارجية.
٤. ضآلة حجم رأس مال المنشأة.
٥. افتقار العديد من المنشآت للمعلومات عن الأسواق الخارجية، أو تلك التي يتم التصدير إليها.
٦. عدم وجود دراسات، وكذا عدم إجراء دراسات عن الأسواق الخارجية.

ب- من خارج المنشأة :

١. عدم وجود الخطط الرسمية للتصدير، أو عدم كفايتها-إن وجدت-.
٢. انعدام الدعم الموجه للمنشآت لكي تقوم بتصدير إنتاجها، أو قلة هذا الدعم.
٣. انعدام المشاركة في المعارض الخارجية، أو تدنيها.
٤. ضعف البنية التحتية والهيكلية للصادرات.
٥. ضعف بيئة الاستثمار ومناخاتها.
٦. تعدد الإجراءات الحكومية، وتعقدها.
٧. غياب المنشآت المالية المتخصصة بدعم الصادرات وتمويلها.
٨. ارتفاع تكاليف النقل، مقارنة بالدول المنافسة للمنتجات اليمنية؛ كالصين والهند وسريلانكا وغيرها من الدول .
٩. ضعف القوانين الحالية التي تنظم النشاط الاقتصادي؛ مثل قانون الصيد .

٣ - عوائق تتعلق بجانب الطلب:

أ. شدة منافسة المنتجات الخارجية للمنتج المحلي.

ب. صعوبة إيجاد منافذ تصدير خارجية ملائمة.

ج. مشاكل تتعلق بالتسعير الخارجي.

تحليل مختصر لبعض من تلك العوائق:

أ. انخفاض جودة المنتج: نظراً لاتباع اليمن لاستراتيجية التصنيع للإحلال محل الواردات؛ فقد وفرت حماية للمنتج المحلي، -ولفترة طويلة- من منافسة المنتجات الخارجية هذا الوضع أدى إلى تراخي العديد من المنتجين المحليين وركونهم؛ فلم يعملوا على تحسين جودة منتجاتهم؛ تحسباً لأي تغير قد يطرأ في سياسات الحكومة، أو السياسات التجارية بشكل عام.

ب. ارتفاع تكاليف الإنتاج: وهذا الارتفاع يؤدي إلى ارتفاع أسعار المنتجات المحلية، كما أن سياسة الحماية -أيضاً- قد أثرت -وبشكل سلبي- على تكاليف الإنتاج؛ فقد تولد عن هذه الحماية عدم قدرة المنتِج/المستثمر اليمني على منافسة المنتِجين الخارجيين، من حيث تقليل تكاليف الإنتاج؛ الأمر الذي تولد عنه ارتفاع أسعار السلع المنتَجة في اليمن، -رغم انخفاض جودتها- مقارنة بالسلع الخارجية.

ج. افتقار المُصنِّع /المنتج اليمني إلى الخبرة الكافية التي تمكنه من الوصول إلى الأسواق الخارجية: نظراً لأن تفكير معظم المنتِجين اليمنيين كان منصباً على الإنتاج للسوق المحلي؛ فلم يُقْدم الكثير منهم على تجربة تصدير منتجاته إلى الخارج؛ وهذا ما أدى إلى افتقارهم إلى خبرة التعامل مع العالم الخارجي.

د. افتقار العديد من المنشآت للمعلومات عن الأسواق الخارجية، أو تلك التي يتم التصدير إليها، وعدم وجود دراسات، وكذا عدم إجراء دراسات عن الأسواق الخارجية: كون معظم المنتجين اليمنيين ليس لديهم تجربة التعامل مع الأسواق الخارجية؛ فهناك فقر في المعلومات عن هذه الأسواق، وكذلك الدراسات عنها؛ مما يمكنهم من معرفة احتياجاتها، والقدرة الشرائية لمواطنيها.

هـ. ضآلة حجم رأس مال المنشأة: تمثل المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر أكثر من ٩٢٪ من إجمالي المنشآت اليمنية، أما المنشآت التي تصنف على أنها كبيرة، فعلى الرغم من هذا التصنيف، إلا أن رأس مالها صغيرٌ مقارنة بغيرها من المنشآت الخارجية المماثلة؛ مما يجعلها غير قادرة على المنافسة.

و. عدم وجود الخطط الرسمية للتصدير، أو عدم كفايتها، وغياب السياسات الاقتصادية المناسبة، أو قصورها: رغم السياسات والإجراءات التي اتخذتها الحكومة في ظل برنامج الإصلاح الاقتصادي، والهادفة إلى تحرير التجارة الخارجية من القيود، وزيادة معدلات الأداء التصديري- إلا أن تلك السياسات لم تحقق الهدف المأمول؛ فما زال هناك العديد من العوائق الفنية؛ المتمثلة في الإجراءات الجمركية، والمعاملات الضريبية، وغيرها من المعاملات الإدارية، التي تقف عقبة أمام المصدرين والمستوردين على حد سواء، بل إن أثرها يكون مضاعفاً في حال ما إذا كان المستورد يهدف إلى توفير المواد الخام من أجل التصنيع للتصدير؛ ففي هذه الحالة تقابله هذه الإجراءات مرتين؛ عند استيراد المواد الخام، وعند تصدير المنتج، كما أن دور مجلس تنمية الصادرات السلعية غير النفطية ما يزال غائباً.

ز. جدير بالملاحظة أنه على الرغم من الخطوات التي اتخذتها الحكومة في سبيل تحرير التجارة من كل القيود- فإن ذلك لم يؤدي إلى زيادة الاستثمارات الخارجية، التي تعد المحرك الرئيس لعملية التصدير، وتسهم بقدر كبير في نجاحها؛ لما

لهـا من خبرات دولية في هـذا المجال. وهذا يبين و-بجلاء- قصور تلك السياسات المتبعة مـن قبل الحكومة، وأن الرؤية الاستراتيجية لتنمية الصادرات غائبة عن القائمين على صنع السياسات الاقتصادية.

ح. انعدام الدعم الموجه للمنشآت، أو قلته؛ حتى تتمكن من تصدير إنتاجها. هذا بالإضافة إلى غياب المنشآت المالية المتخصصة بدعم وتمويل الصادرات. هناك بعض المنشآت التي تقوم بتصدير جزء من إنتاجها للأسواق الخارجية، إلا أن هذه المنشآت تعتمـد وبشـكل كلي على قدراتها الذاتيـة، ولا تحظى بأي دعم من قبل الحكومة، كذلك هنـاك غياب تام للدولة والجهاز المصـرفي في تمويل الصـادرات، أو دعم الصناعات التي تهدف إلى التصدير و وتشجيعها؛ فلا يوجد مؤسسات ائتمانية متخصصة في دعم وتمويل الصادرات، وإن وجدت بعض الخدمات المصرفية المقدمة للمنتجين فتكاليفها باهضة.

ط. ضعف البنية التحتية: لا يتوفر لليمن البنية التحتية الكافية والمناسبة لتشجيع الصادرات؛ ونقصد بذلك التمويل، والقوى العاملـة المؤهلة والمدربة، والموانئ، والخبرة اللازمة لعملية الاتصال بالأسواق الخارجية لعقد الصفقات، ومعرفة ظروف وتطورات الأسواق الخارجية؛ لمواكبة تلك التطورات، والتأقلم معها.

وبنـاءً علـى ما تقدم فلا بد من وضع حلول لتلك العوائق؛ بما يساهم في تحفيـز وتطوير الأداء التصديري للمنتج اليمني، وسوف نقدم هنا بعض الحلول المقترحة، والتي يمكن أن تسهم -من وجهة نظرنا- في تحسين هذا الأداء.

ثالثاً: الحلول المقترحة:

من أجل تشجيع وتحفيز المستثمرين اليمنيين على التوجه للتصدير؛ فلا بد أن تتضافر جهود الدولة والقطاع الخاص لتوفير بيئة ومنـاخ استثمـاري ملائم، ولا بد -أيضاً- من وضع الحلـول اللازمة والمناسبة لإزالة كافة العوائق التي تحد من قدرة المستثمرين على التطور والنمو وبناءً عليه نوصي بالآتي:

١. يجب على الحكومة أن تستمر في تبني الإصلاحات الهيكلية وتنفيذها؛ بما يؤدي إلى تعزيز النشاط الاقتصادي وتدعيمه وفق آلية السوق، وتقوية قدراته التنافسية وتعميقها؛ لما من شأنه رفع مستوى الإنتاج والإنتاجية، وبما يحسن من جودة المنتج المحلـي، وخفض التكاليف؛ كي تجد هذه المنتجات مكاناً لها في الأسواق الخارجية، وتستطيع منافسة المنتجات الخارجية التي تغرق السوق اليمني.

٢. اتبـاع سياسـة صناعية واضحة المعالم، ومحددة الأهـداف؛ لتشجيع الصادرات وتنميتها، والتوجـه نحو الخارج، ويمكن استخدام بعض الأدوات؛ مثل :

أ. التعرفة الجمركية.

ب. الدعم.

ج. سعر الصرف.

د. الائتمان الصناعي.

هـ. أسعار الفائدة.

ويمكن لنا حصر بعض الأدوات المتعلقة بسياسة تشجيع الصادرات في الجدول الآتي

بعض الأدوات المتعلقة بسياسة تشجيع الصادرات

نوع الأداة	توصيفها
• إعفاءات ضريبية/ استعادة رسوم/ استثناءات ضريبية.	• تخفيض نسبة معينة من الضرائب المفروضة على دخل الشركة/المنشأة، التي تقوم بالتصدير، مع الإعفاء من الضرائب غير المباشرة على السلع المصدرة، وإعفاء جزئي على مدخلات الإنتاج المستخدمة في إنتاج سلع للتصدير.
• قروض تمويل وتأمين الصادرات	• تمويل نفقات ما قبل الشحن للسلع المصدرة. • إصدار خطابات اعتمادات مستندية. • أسعار فوائد مخفضة على القروض الصناعية، أو تلك التي تؤخذ لغرض استثمارها في فرص تهدف للتصدير. • تمويل نفقات ما بعد الشحن.
• إعانات أخرى	• أسعار مخفضة للخدمات الأساسية للأنشطة التصديرية ؛ مثل: أسعار الكهربا، أسعار المياه، تعرفة الاتصالات...
• استثمارات في البنية التحتية	• تطوير مناطق صناعية للصناعات التصديرية.
• إجراءات الجمارك	• تسهيل إجراءات الجمارك، والتعامل مع جهة واحدة.
• الدعم المؤسسي	• تسهيل إجراءات تحديد قواعد المنشأ. • استثناء السلع المصدرة من الإجراءات الجمركية الاعتيادية. • إنشاء أجهزة ذات صلاحيات واسعة؛ لاتخاذ كافة الإجراءات الخاصة بالصادرات.

١. تفعيل الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص، وفق ضوابط يتحدد بموجبها دور الحكومة والقطاع الخاص، وطبيعة هذه العلاقة؛ بحيث يسود مبدأ الشفافية في التعامل؛ بما يعزز دور القطاع الخاص، ويعمل على النهوض به بشكل عام ، ويقوي أداءه التصديري.

٢. تعاون الحكومة والقطاع الخاص للترويج للمنتجات اليمنية؛ عن طريق إقامة المعارض الخارجية في الدول التي يمكن أن تمثل أسواقاً للمنتجات اليمنية؛ لعرض المنتجات الأفضل جودة، والتي تتمتع بالقدرة التنافسية، تشجيعاً من قبل الحكومة لهذه المنتجات.

٣. الإسهام في إيجاد منافذ لتسويق المنتجات اليمنية، وتوفير قاعدة بيانات، وإجراء دراسات عن الأسواق الخارجية التي يمكن أن تمثل سوقاً للمنتجات اليمنية.

٤. تبني المواصفات الدولية من قبل هيئة المواصفات والمقاييس اليمنية، وإلزام المنشآت العاملة بالإنتاج وفق الضوابط والمعايير المحددة من قبل هيئة المواصفات اليمنية، وإغلاق أي منشأة لا تلتزم بذلك.

٥. إقامة شراكة حقيقية بين الحكومة والقطاع الخاص؛ لإنشاء مناطق لتجهيز الصادرات؛ بهدف تحفيز النمو الاقتصادي؛ من خلال استقطاب رؤوس الأموال اليمنية، والاستثمار الأجنبي المباشر، وهذه المناطق تشمل: مناطق التجارة الحرة، والمناطق الاقتصادية الخاصة، ومناطق التنمية الصناعية، والمستودعات الجمركية، والموانئ الحرة، والمناطق الصناعية الحرة.

٦. وضع برنامج لتحديث الصناعة -بمشاركة الحكومة والقطاع الخاص- يهتم بإنشاء وتكوين العديد من البرامج والسياسات التي تقدم الدعم والمساندة للمشروعات الصناعية، والقطاع الصناعي بشكل عام، ولا بد من توافر الكادر المؤهل لإدارته، وأن يتسم بالمرونة الكافية لمواكبة التطورات.

٧. أن يستند عمل البرنامج على متطلبات القطاع الخاص؛ بحيث يهدف إلى تطوير القطاع، ورفع مستوى كفاءته التنافسية.

٨. الاهتمام بالمنشآت المتوسطة والصغيرة، التي تمثل غالبية القطاع الخاص.

٩. وضع السياسات المناسبة لحماية المنتجات المحلية من المنافسة غير المشروعة في مجال التجارة، وإصدار قانون يحمي هذه المنتجات من الإغراق والمنافسة غير العادلة، شريطة أن يتم حفز وتطوير هذه الصناعات لزيادة قدرتها التنافسية.

١٠. إنشاء مركز لدعم قطاع الصناعة وتطويره؛ للتوجه نحو الخارج برأس مال مشترك بين الحكومة والقطاع الخاص، تفتح فيه العضوية لكل من يرغب، ويعطى استقلالاً مالياً وإدارياً، على أن يتولى إدارتَه أشخاصٌ مؤهلون، ولديهم خبرة؛ ويقوم بتوفير المعلومات والدراسات اللازمة عن الصناعات التي يمكن أن تنافس، ويمكن تسويقها للخارج، وكذا تقديم الدعم للمنشآت التي تتعرض لمشاكل فنية.

الفصل السادس

المناطق الحرة والمناطق الصناعية

مقدمة:

تتميز الصناعة عن غيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى بإسهاماتها العالية في تحقيق الأهداف العامة للتنمية الاقتصادية، وبما أن التصنيع يعد جوهر التنمية بالنسبة للدول النامية، والذي لا يمكن بدونه التغلب على التخلف الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للبلد؛ جاء إسهام الصناعة في توسيع القاعدة الإنتاجية وتنويع مصادر الدخل، وبناء اقتصاد متوازن؛ من خلال استخدام الموارد المحلية المادية والبشرية.

إن ارتباط التنمية الصناعية بهذه الاعتبارات؛ جعلت منها قاعدة أساسية لإحداث نمو اقتصادي حقيقي، وعلى الرغم من التطور الملحوظ الذي حققه قطاع الصناعات التحويلية في اليمن، إلا أنه- كغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى- لازال يواجه صعوبات معقدة؛ أبرزها القصور الشديد في البنية التحتية.

ومن أجل التغلب على هذه المشكلة، وبهدف دعم قدرات هذا القطاع وتطويره؛ اهتمت الحكومة بإنشاء المناطق الحرة والصناعية؛ وذلك لما تلعبه هذه المناطق من دور كبير وحيوي في زيادة الناتج المحلي والدخل القومي، وخلق الآلاف من فرص العمل، وما يترتب على ذلك من ارتفاع مستوى المعيشة، وتشجيع البحث العلمي؛ من أجل التطوير والتنمية.

أولاً: المناطق الحرة:

التعريف والمفهوم:

المناطق الحرة هي مناطق معفاة من الرسوم الجمركية وقيود الاستيراد، توفر بيئة تفضي إلى اجتذاب الاستثمارات، وترويج الصادرات، ونقل التكنولوجيا إلى العالم، وتوفير فرص العمل، وغير ذلك من الأنشطة، بما في ذلك المرور العابر (تجارة الترانزيت)، والشحن والتخزين والتوزيع.

وقد شهد مفهوم المناطق الحرة- والذي يعد تطوراً في مفهوم الموانئ الحرة - تغيرات عديدة مع مرور الزمن، واتخذ أشكالاً مختلفة في شتى بقاع العالم .

ويقصد بالمنطقة الحرة عموماً: أنها منطقة محاطة بسياج أو جدار، ولها نقاط مراقبة للدخول والخروج، يتم فيها منح مزايا اقتصادية ومالية محددة لتشجيع الصادرات؛ بينما تعرف بأنها جزء من الإقليم أو الدولة، وتعد السلع المنتجة أو المقدمة فيها خارج المنطقة الجمركية، وغير خاضعة للرسوم والضوابط الجمركية؛ وهي على نوعين:

١. مناطق حرة تجارية: تخزن فيها البضائع بصورة رئيسة، دون أن يتم تصنيفها أو معالجتها قبل تصديرها.
٢. مناطق حرة صناعية: حيث يجري فيها تصنيع السلع لأغراض التصدير.

والمناطق الحرة فكرة قديمة، تمثلت في منح تسهيلات في الموانئ والمراكز التجارية، خاصة بين الشرق والغرب، ومن هذه الأماكن: جبل طارق، ومالطا، وعدن، وهونج كونج؛ وقد أدت هذه التسهيلات إلى ازدهار عملية التبادل التجاري، وزيادة عدد العاملين، بالإضافة إلى زيادة معدلات النمو في الدخل القومي؛ مما أدى إلى زيادة اهتمام الدول والحكومات بأهمية مثل هذه المناطق في الاقتصاد الوطني، فوضعت التشريعات، وسنت القوانين التي تحكم عملها، وأعطتها المزيد من الحوافز والميزات التي تجعل منها بؤرة لاستقطاب الاستثمارات المحلية والخارجية في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

ونظراً لما تحتله مدينة عدن من أهمية وشهرة عالمية ومقومات نجاح كمنطقة حرة؛ فقد تم سنة ١٩٩١م إعلان مدينة عدن منطقة حرة تنفذ على مراحل، ومن أجل ذلك صدرت القرارات الجمهورية والقوانين المنظمة لعمل هذه المنطقة؛ بما يؤدي إلى خلق بيئة استثمارية مواتية، وتحقيق تنمية مستدامة، ويساعد على الإبداع والابتكار، ودمج مدينة عدن في الاقتصاد العالمي، وكذلك حمايتها، والمحافظة على بيئتها.

ومن بين التدابير التي اتخذتها الحكومة اليمنية لترويج الصادرات استصدار قانون منطقة التجارة الحرة رقم (٤) سنة ١٩٩٣، وتخصيصها قطعة أرض في مدينة عدن مساحتها ١٧٠ كم٢ ؛ لتصبح أول منطقة تجارة حرة في البلد، وتم إنشاء محطة المعلا الطرفية متعددة الأغراض، بتمويل من الصندوق العربي، وبإشراف هيئة الموانئ اليمنية؛ وتعد محطة عدن الطرفية للحاويات حجر الأساس في منطقة التجارة الحرة بعدن، ويتوقع أن يتم توفير ما بين ١٠,٠٠٠، و ٢٠,٠٠٠ فرصة عمل، في حال تنفيذ المرحلتين الثانية والثالثة، وإنشاء المنطقة الصناعية.

ثانياً: المناطق الصناعية:

١ - التعريف والمفهوم:

مما لا شك فيه أن إقامة مدن صناعية في المحافظات التي تمتلك مقومات نجاح الصناعة والتجارة الخارجية سوف يسهم -وبشكل كبير- في حل العديد من المشاكل والمعوقات التي تعاني منها الصناعة التحويلية في اليمن؛ وعلى ضوء ذلك صدر القرار الجمهوري رقم (٧٩) لسنة ٢٠٠٥م بشأن تنظيم إنشاء المناطق الصناعية وإدارتها، والإشراف عليها، بهدف الإسهام في التنمية الصناعية، وتوزيع النشاط الصناعي على مختلف محافظات الجمهورية، كما صدر قرار مجلس الوزراء سنة ٢٠٠٦م بإطلاق المناطق الصناعية، في إطار مشروع المناطق الصناعية الثلاث الرئيسة، في محافظات (عدن، والحديدة، وحضرموت).

وتهدف الحكومة إلى إقامة عشر مدن صناعية في كل من: عدن، حضرموت، والحديدة، كمرحة أولى، وفي المرحلة الثانية تهدف إلى إنشاء سبع مدن صناعية في كل من: أمانة العاصمة، وتعز، ولحج، وشبوة، وأبين، والمهرة، ومحافظة صنعاء. وهذه المناطق سيتم تهيئتها كمناطق صناعية وتصديرية في الوقت نفسه.

كما عملت الحكومة على اتخاذ خطوات لتعزيز الشراكة بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي، وبهدف النهوض بقطاع الصناعة وجذب الاستثمارات المحلية والخليجية، دُشِّن العمل رسمياً بإنشاء المنطقة الاقتصادية التجارية في منفذ الوديعة بحضرموت، ومنفذ الطوال الحدوديين مع المملكة العربية السعودية، والمنطقة الاقتصادية "المزيونة" الواقعة على الحدود اليمنية العمانية-، كما أن هناك جهوداً تبذل وبالتعاون مع الماليزيين لصياغة استراتيجية للتنمية الصناعية في اليمن.

ويمكن لنا تعريف المناطق الصناعية المؤهلة بأنها :أي منطقة تم اعتمادها وتسميتها من قبل السلطات الحكومية والمحلية كمنطقة صناعية مخصصة لإقامة مشاريع ومنشآت صناعية، أو منشآت تقدم خدمات للمنشآت العاملة في هذا القطاع.

وفيما يأتي بيان بالمناطق الصناعية :

أ. المنطقة الصناعية عدن؛ مساحتها ١٩٦ هكتار قابلة للزيادة.

ب. المنطقة الصناعية حضرموت؛ تم تحديد ٣ مناطق صناعية بمساحة ٣٠٠٠ هكتار (منطقة الشحر – خلف – الصلب).

ج. المنطقة الصناعية الحديدة؛ بجانب الطريق الدولي (الحديدة - جيزان) بمساحة ٣١٥ هكتار.

د. المنطقة الصناعية لحج؛ مساحتها ٢٨كم مربع.

هـ. المنطقة الصناعية أبين.

وقد تم تخصيص ٢٠٪ من المناطق الصناعية للصناعات والمنشآت الصغيرة.

٢ - المناطق الصناعية تحت الإنشاء :

أ. المنطقة الصناعية بلحاف شبوة التصديرية للخامات، والمنتجات التعدينية والاستخراجية، ومواد البناء، وأحجار الزينة.

ب. المنطقة الصناعية حرض، حدودية مع المملكة العربية السعودية.

ج. المنطقة الصناعية مأرب/الجوف؛ استخراجية للخامات التعدينية، والصخور الإنشائية، ومواد البناء، والرخام، والجرانيت، وأحجار الزينة.

د. المنطقة الصناعية الخدماتية: أمانة العاصمة.

ثالثاً: أهداف المناطق الحرة والصناعية:

١ - المناطق الحرة :

كانت وما تزال الأهداف التي تسعى الدول من إنشاء المناطق الحرة، والمدن الصناعية إلى تحقيقها هي أهداف اقتصادية واجتماعية على مستوى الاقتصاد الوطني، ويقاس مدى نجاح المنطقة أو فشلها على ضوء نتائج الأهداف المتحققة.

ولقد تطورت الأهداف التفصيلية لهذه المناطق مع التطورات المتسارعة والمتلاحقة التي يشهدها العالم، وبشكل عام تتشابه الأهداف المنشودة من إنشاء المناطق الحرة والتي أهمها:

أ. حفز القطاع الخاص للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق اجتذاب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية.

ب. إدخال التكنولوجيا الحديثة، وإكساب العاملين المهارة الفنية اللازمة لتطوير إنتاجهم.

ج. تعزيز الترابط الأمامي والخلفي للقطاعات الإنتاجية السلعية والخدمية في المناطق الحرة؛ مما يؤدي إلى تنشيط هذه القطاعات؛ ومن ثم حفز النمو في النشاط الاقتصادي الوطني.

د. تُوفر المناطق الحرة «نافذة عرض» لقدرات ومنتجات الشركات والقوى العاملة الوطنية.

هـ. توفير فرص عمل للقوى العاملة، وزيادة مهاراتهم، وتطويرها، وتنميتها.

و. تطوير مناطق حرة جديدة، من خلال إقامة مشاريع استثمارية فيها.

ز. تشجيع إقامة صناعات تصديرية، وتنشيط تجارة الترانزيت.

ح. تعزيز الدور الريادي للقطاع الخاص، وتفعيله في إنشاء المناطق الحرة الخاصة، والمشتركة، التي تستعمل المواد الأولية المحلية في مدخلات الإنتاج.

ط. رفد الاقتصاد الوطني بالعملات الصعبة، ودعم ميزان المدفوعات.

ي. تساعد المناطق الحرة على تطوير الموانئ.

ك. تشجيع الصادرات، وتنمية التجارة الدولية.

٢ - المناطق الصناعية :

هذه المناطق هي نتاج السياسات الصناعية الساعية إلى تنويع وتوسيع الفرص في قطاعات التصنيع، مع إيجاد مجالات يمكن فيها رفع معدلات النمو الاقتصادي في بيئة مواتية. ويمكن للتركيز الجغرافي لأصحاب الصناعات ومقدمي الخدمات في المناطق الصناعية أن يتيح مكاسب للإنتاجية، وأن يعزز القدرة التنافسية الناتجة عن وفورات الحجم، والآثار المتدفقة التي ستتحقق نتيجة تقاسم المعرفة والخبرة ونقلها بين المبتكرين والمستفيدين منها فيما بعد.

وتشمل هذه المزايا أيضاً الوصول على نحو أيسر إلى خدمات دعم الأعمال، وتحسين شبكات النقل التي تربط المناطق الصناعية بممرات التجارة وموانئها، وتخفيض التكاليف المرتبطة بإنشاء خدمات وهياكل أساسية بيئية.

رابعاً: سياسات المناطق الصناعية:

- يتم عمومًا - انتهاج السياسات الصناعية التي تعزز إقامة مناطق صناعية؛ لتحقيق هدف أو أكثر من الأهداف الإنمائية الآتية :

١. تعزيز الاستثمار؛ وخاصة جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

٢. تعزيز الترابط الأمامي والخلفي للقطاعات الإنتاجية السلعية والخدمية في المناطق الصناعية؛ مما يؤدي إلى تنشيط هذه القطاعات؛ ومن ثم حفز النمو في النشاط الاقتصادي الوطني.

٣. تعزيز الدور الريادي للقطاع الخاص وتفعيله في إنشاء المناطق الصناعية الخاصة والمشتركة، التي تستعمل المواد الأولية المحلية في مدخلات الإنتاج.

٤. تنويع عمليات التجارة من خلال أصحاب المصانع المحليين، أو إعادة الصادرات.

٥. لا مركزية التنمية الاقتصادية لخدمة المناطق الريفية والبعيدة؛ بغية التخفيف من الهجرة إلى المناطق الحضرية، أو نقل الصناعات الملوثة للبيئة إلى مناطق غير مأهولة.

٦. تيسير التجمعات الصناعية والربط الشبكي، ونقل التكنولوجيا داخل الصناعات وفيما بينها، في إطار سلسلة من التدابير؛ لتحقيق قيمة مضافة أكبر.

٧. تشجيع روح المبادرة لإقامة المشاريع، وإيجاد فرص للعمل؛ بتقديم حوافز خاصة، وخدمات لدعم الأعمال، تتفق واحتياجات الصناعات المستهدفة، بما فيها المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم.

وعلى الرغم من مرور حوالي عشرين عاماً على إعلان مدينة عدن منطقة حرة، إلا أن ما كان يؤمل تحقيقه من هذه الخطوة لم يتحقق بشكل كامل؛ فمازالت التدفقات الاستثمارية الأجنبية والمحلية محدودة، أما المناطق الصناعية؛ فبعد مرور حوالي خمس سنوات وعلى الرغم من إنزال كتيبات ترويجية عن منطقتين صناعيتين؛ هما: المنطقة الصناعية بعدن ، والمنطقة الصناعية بالحديدة فما زالت هذه المناطق مشاريع تنتظر التنفيذ.

وتتمثل العقبة الرئيسة أمام نجاح فكرة المناطق الصناعية والحرة في اليمن بعدم وجود التمويل اللازم لإنشاء البنية التحتية والخدمات الأساسية اللازمة لهذه المناطق، وبما يخدم ويشجع على اجتذاب المستثمرين المحليين والأجانب.

وللتغلب على الصعوبات التي تواجه نجاح إقامة مناطق صناعية؛ لابد من اتخاذ الإجراءات الآتية:

١. التأكيد على قيمة المدن والمناطق الصناعية اليمنية، والاستفادة منها من قِبَل الوزارات ذات العلاقة في خططها للتنمية الاقتصادية.

٢. أهمية وضع استراتيجية واضحة للمدن والمناطق الصناعية، وضرورة نشر الوعي، وخلق الثقة لدى منظمات الأعمال لاستخدام المدن الصناعية.

٣. تشكيل لجنة خبراء بإشراف وزارة الصناعة أو هيئة للمدن والمناطق الصناعية؛ لوضع ما يلزم من مفاهيم وسياسات وإجراءات وقواعد عمل؛ توضح بدقة هياكل المدن والمناطق الصناعية وخدماتها؛ لتداخل هذه المفاهيم وعدم وضوحها بدقة.

٤. ضرورة العمل على وضع استراتيجيات لتوفير الخدمات والبنية التحتية، وتطوير المدن والمناطق الصناعية؛ لمواجهة تحديات المنافسة العالمية في الصناعة أولاً، ولدعم التنمية الاقتصادية وأنشطتها ثانيًا.

٥. ينبغي أن يعمل القائمون على المدن والمناطق الصناعية على رسم السياسات التسويقية للمدن الصناعية، وتوفير المعلومات حول مختلف الخدمات المقدمة، وجعلها متاحة أمام أصحاب منظمات الأعمال، وتوضيح أهم مزايا هذه الخدمات، وتكلفة الحصول عليها.

٦. ضرورة الاهتمام ببرامج التدريب وإعادة التدريب للعاملين في حقول الصناعة؛ ذلك لأن الكثير من العاملين في قطاع الصناعة يعانون من وجود ضعف في استيعاب تكنولوجيا الأعمال الإلكترونية.

٧. العمل على أن تكون شروط الاستثمار في ا لمناطق الحرة والصناعية بسيطة ومتيسرة، والابتعاد عن البيروقراطية الإدارية، ومنح المستثمر الفرصة الكاملة لإدارة استثماراته؛ باعتباره صاحب خبرة ودراية، وهو الأحرص على تحقيق نجاحها.

٨. ضرورة أخذ الآثار البيئية لإنشاء المناطق الحرة والصناعية بعين الاعتبار.

٩. إناطة القرار الاستثماري بمؤسسة استثمارية واحدة أو هيئة عليا للاستثمار؛ تتمتع بصلاحيات واسعة، واستقلال جوهري، وكادر مؤهل، وأن يكون هناك تمثيل مناسب للقطاع الخاص صاحب المصلحة والمعني بهذا الأمر.

١٠. العمل على حوسبة الإجراءات المستخدمة لدى كل الجهات ذات العلاقة (مصلحتي الجمارك والضرائب) والمناطق الصناعية والحرة، مع توحيد أنظمة الحاسوب المستخدمة، وتبسيطها، ودمج إجراءات كل منها في إجراء واحد؛ من أجل إخراجها وتنفيذها بشكل مختصر ومتكامل .

١١. إجراء دراسات مقارنة بين المناطق الحرة والصناعية اليمنية ومثيلاتها في الدول التي حققت نجاحاً في هذا المجال؛ بهدف الاستفادة منها كمرجع أساسي للباحثين والدارسين والمهتمين بهذا الشأن.

١٢. من المهم أن يحدد صانعوا السياسات والمخططون بدقة الأهداف الاستراتيجية وراء إقامة منطقة حرة أو صناعية ما؛ ليتسنى على النحو المناسب تكييف آثار هذه المبادرات وفاعليتها حسب الحاجة، وتقييمها على مدار الزمن.

١٣. أن تعمل استراتيجية التنمية الصناعية على تشييد المناطق الصناعية، وإنشاء البنية التحتية الملائمة في مناطق أقل تطورًا؛ بوصفها الأدوات الأساسية لتحقيق أهداف السياسة الصناعية، وتحدد أيضًا توظيف المواطنين كواحد من أهدافها الرئيسة، وكذلك إيجاد سلاسل وطنية للقيم التي تربط المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالشركات الأكبر حجمًا.

١٤. أن يُنظر إلى استراتيجية إلى المناطق الصناعية كوسيلة لتحقيق أهداف عديدة في مجال السياسات، بما في ذلك تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وإيجاد فرص للتوظيف والتنمية اللامركزية، وأن تشمل أيضًا الاعتبارات المتعلقة بإدارة البيئة.

١٥. إنشاء مناطق صناعية متخصصة لخدمة قطاعات اقتصادية رئيسة؛ وهذا النهج لتنمية المناطق الصناعية ينسجم مع الغرض العام للسياسات الصناعية؛ التي وضعت إما للتغلب على العوامل الخارجية للأسواق، أو لاكتساب منافع من وفورات الحجم.

١٦. رسم خارطة صناعية تيّسر إنشاء مناطق صناعية وتشجع على إقامة صناعات صغيرة ومتوسطة الحجم، وكذلك حماية البيئة من التلوث الصناعي؛ بوصف ذلك هدفاً من أهداف السياسة العامة.

١٧. ربط السياسات المتعلقة بالمناطق الحرة والصناعية بالمبادرات الوطنية الساعية إلى إيجاد الدخل وفرص التوظيف من المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم العاملة في قطاع مصائد الأسماك؛ ويرجع ذلك إلى موقع المنطقة الحرة، وأن العديد من المناطق الصناعية المخطط إقامتها ستكون في مدن ساحلية، وسوف يتعامل بعض هذه المناطق مع الصناعات الكبيرة (التي قد تتخلص من معادن ثقيلة في مياه البحر؛ مما يؤثر على استدامة قطاع مصائد الأسماك).

تجدر الإشارة إلى أن الاستفادة من تجارب الآخرين-خاصة الناجحة منها- ستمكننا من اختصار الوقت والجهد؛ وبالتالي تحقيق نتائج إيجابية، تعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني بشكل عام؛ فهناك العديد من الدول التي سبقت اليمن في إنشاء المناطق الحرة، والمدن الصناعية، سواء في الوطن العربي، أو غيره من دول العالم.

وتعد دولة الإمارات العربية المتحدة من أكثر الدول العربية نجاحاً وتطوراً في المدن الحرة، أما المناطق الصناعية فقد لجأت معظم الدول العربية- إن لم يكن كلها -إلى إنشائها؛ بهدف توفير بيئة ومناخ استثماري ملائم.

ولضمان نجاح المدن والمناطق الصناعية في اليمن؛ فلا بد من الاستفادة من التجارب الناجحة، وتوفير التمويل اللازم، والتخطيط السليم، والكادر البشري المدرب والمؤهل؛ لإدارة هذه المناطق والعمل بها، وأن تكون هناك مصداقية، وشفافية في كل خطوة وبرنامج تنفيذي.